مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٢٥٧

الأربعاء ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشانغ يسوي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد قرمان
	غابون	السيد إيسوزي – نغونديه
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	نيجيريا	السيد أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2010/9)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٠.

الإعراب عن المواساة حيال الزلزال الذي أصاب هايتي

الرئيس (تكلم بالصينية): بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أعرب عن قلقي البالغ حيال الزلزال المدمر الذي وقع في هايتي بالأمس. ويشعر أعضاء المجلس بحزن عميق للإبلاغ عن وقوع خسائر في الأرواح وإصابات، بما في ذلك بين أفراد حفظ السلام والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة. ويتقدم أعضاء المجلس بخالص تعازيهم القلبية إلى حكومة هايتي وشعبها. وأدعو الأعضاء الآن إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة.

التزم أعضاء المجلس الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلم والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2010/9)

الرئيس (تكلم بالصينية): بالنيابة عن مجلس الأمن، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام وبممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المشاركين في جلسة مجلس الأمن اليوم. وحضورهم تأكيد لأهمية الموضوع الذي يُناقش اليوم.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى: معالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ وسعادة السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي؛ وسعادة السيد لي لونغ منه، الممثل الدائم لفييت نام، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وسعادة السيد نيكولاي بورديوجا الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ والسيد بيدرو سيرانو، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة بالنيابة؛ وسعادة السيد كلاوديو بيزونيرو، نائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي؛ والسيد فيكتور ريكو فرونتورا، أمين الشؤون السياسية في منظمة الدول الأمريكية؛ وسعادة السيد أكمل الدين إحسان أوغلي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ وسعادة السيد أولكسندر بافليوك رئيس إدارة التعاون الخارجي في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وسعادة السيد غاري كينلان، الممثل الدائم لأستراليا، بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ؛ ومعالي السيد مراد بيك سانسزبايفيتش إيمان علييف، الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون.

تقرر ذلك.

أدعو الممثلين المذكورين آنفا لشغل المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2010/9 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يوكل أعضاء الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتتوقع الدول الأعضاء من مجلس الأمن التعامل مع التحديات التي تواجهه والاضطلاع بدور أكبر في تعزيز السلام والأمن الدوليين وفي التصدي للتهديدات والتحديات

العالمية. وفي غضون ذلك، يسعى الأعضاء جاهدين لتعزيز السلام والتنمية على المستوى الإقليمي من خلال تدعيم المنظمات الإقليمية.

وفي عالم اليوم، تضطلع المنظمات الإقليمية بدور متزايد الأهمية في منع الصراعات وتسويتها ونشر عمليات حفظ السلام وتعزيز إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع وفي تخفيف الأزمات الإنسانية. ومن المهم للغاية بالنسبة لمجلس الأمن أن يعقد هذه المناقشة المواضيعية لاستكشاف سبل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ، اسمحوا لي أن أدلي ببضع كلمات عن الزلزال المدمر الذي وقع في هايتي. وأشكر أعضاء المجلس على إعرابهم عن التعاطف والتعازي والتضامن في وقت الشدة هذا.

(تكلم بالفرنسية)

أشعر بحزن عميق بسبب الكارثة التي حلت بهايتي للتو. وهذه مأساة لشعب هايتي وللأمم المتحدة. ونحن مستعدون للعمل مع المجتمع الدولي بغية تقديم المساعدة والمعونات الضرورية لشعب هايتي.

(تكلم بالإنكليزية)

ما زالت المعلومات ضئيلة بشأن النطاق الكامل للخسارة. وقد أُجريت تقييمات استطلاعية وجوية أولية. غير أنه من الواضح أن الزلزال كان له أثر مدمر في العاصمة، بورت – أو – برانس، وفي الجزء الغربي من البلد. ويبدو أن بقية مناطق هايتي لم تتأثر بدرجة كبيرة.

ولحقت خسائر فادحة بالمباني والهياكل الأساسية في العاصمة وانهارت الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء كلية تقريبا. ولم يُعرف بعد عدد القتلى أو الجرحى من السكان، غير أنه من المرجح أن يكون العدد بالمئات وربما الآلاف.

لا شك في أن الأمر سيتطلب القيام بجهد كبير للإغاثة. وأنا ممتن للبلدان التي ترسل مواد إغاثة للطوارئ وفرق إنقاذ. وأحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على أن يهبوا لمساعدة هايتي في ساعة الشدة هذه.

ولم يُعرف بعد مصير العديد من زملائنا في الأمم المتحدة على الأرض. وقد انهار مقر الأمم المتحدة في فندق كريستوفر في الزلزال. وما زال الكثيرون محاصرين في الداخل، بمن فيهم ممثلي الخاص في هايتي، السيد هادي العنابي.

وعملت قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي طوال الليل للوصول إلى من حوصروا تحت الأنقاض. وجرى حتى الآن انتشال عدة أشخاص مصابين إصابات بالغة من تحت الأنقاض ونقلهم إلى قاعدة اللوجستيات للبعثة التي ما زالت سليمة إلى حد كبير. وقد أُبلغت بأنه تأكد أن بعض موظفينا على قيد الحياة وبخير وأنه جرى نقل بعضهم إلى المستشفى. وسأوفد الأمين العام المساعد والممثل الخاص السابق للأمين العام لدى البعثة، السيد إدموند موليه، إلى هايتي في أقرب وقت ممكن.

وتنشر بعثة الأمم المتحدة في هايتي نحو ٣ ٠٠٠ من القوات وأفراد الشرطة في بورت – أو – برانس وحولها للمساعدة في حفظ النظام وفي جهود الإغاثة. وبدأ مهندسو البعثة أيضا في تطهير بعض الطرق الرئيسية في بورت – أو – برانس، الأمر الذي سيتيح وصول المساعدات ورجال الإنقاذ إلى المحتاجين وسنفرج على الفور عن ١٠ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

والأمانة العامة تتابع الحالة عن كثب. وستُقدم إحاطة إعلامية مفصلة بقدر أكبر إلى مجلس الأمن في أقرب فرصة. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري لجميع البلدان التي أبدت استعدادها واتخذت إجراءات بالفعل لإرسال فرق إنقاذ ومواد إغاثة.

أتحول إلى البند المدرج في جدول أعمال المجلس، وأشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على مبادرتها بعقد مناقشة بشأن موضوع حيوي جدا للسلام والأمن الدوليين.

لا تكاد تواجهنا أزمة إلا وتتطلب تعاون الجهات الفاعلة على عدة مستويات – محليا ووطنيا وإقليميا وعالميا – في البحث عن حلول. ولذلك، فإن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في غاية الأهمية. وتلك المنظمات جزء من مشهد جديد، تتسم المشاكل التي نواجهها فيه بشدة تعقدها وتشابكها لدرجة لا يمكن معها لأي طرف العمل بمفرده ولا يمكن معها لأي طرف العمل دون فوائد التعاون وتقاسم الأعباء.

يلتف حول الطاولة اليوم ممثلون للعديد من الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة. وقد حضرنا خلال اليومين الماضيين معتكفا مثمرا جدا. وناقشنا العمليات الجارية واستكشفنا المجالات المناسبة للتعاون. وكان هناك طوال الوقت شعور قوي جدا بأننا بدأنا فحسب في إدراك الإمكانات الكبيرة لما يمكن أن نقوم به معا.

وكما يعلم الأعضاء، فإن دور المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين منصوص عليه في الميثاق المؤسس لمنظمتنا. وقد تنبأ الفصل الثامن بعالم تعمل فيه المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة معا في جميع القارات، بما يتماشى مع مبادئ الميثاق، لمنع الأزمات وإدارتها وحلها. واستفاد المجلس، من خلال أعماله على مر السنين، استفادة جمة من سلطته للدخول في شراكات عالمية وإقليمية، ولكن ما زال يمكننا، بل ويجب، أن نذهب أبعد من ذلك.

وتواصل الأمم المتحدة تعزيز قدرتها لمنع الصراعات والتوصل إلى حلول من خلال الوساطة. ونواصل تحسين قدرتنا على نشر بعثات حفظ سلام وبناء سلام ووجود إنساني أكثر فعالية. وقد أهلتنا هذه الاستثمارات لنكون شريكا أفضل لنظرائنا الإقليميين.

وفي أفريقيا، نتعاون عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية دون الإقليمية. وعملنا جاهدين لتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومساعدة الأطراف الصومالية على الجبهتين السياسية والأمنية. وفي السودان، ننخرط في عمليتي وساطة وحفظ سلام مشتركتين في دارفور، وفي تحسين السلامة والوصول للعاملين في المجال الإنساني، وفي المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. كما يمتد نطاق جهودنا الجماعية إلى الأزمات في غينيا وكينيا وموريتانيا والبرنامج العشري لبناء القدرات.

وفي أوروبا، سنواصل تطوير علاقاتنا الواسعة النطاق مع الاتحاد الأوروبي ومع شركاء كمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي البلقان وفي مناطق أخرى.

وفي الأمريكتين، لدينا تاريخ طويل من التعاون مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن هايتي وهندوراس، ومؤخرا بشأن تغير المناخ وفي مجال مكافحة الجريمة المنظمة.

وفي الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، نعمل معا بشأن مسائل متعددة مثل أفغانستان والعراق وفيجي والغوث من الكوارث والاتجار بالمخدرات وبناء قدرات شركاء إقليميين مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وبالطبع، هدفنا في جداول الأعمال تلك على الجبهات الكثيرة هذه هو تحقيق مرونة أكبر والاستفادة القصوى من المزايا المقارنة لكل شريك.

لقد منحنا معتكف هذا الأسبوع مع رؤساء المنظمات الدولية والإقليمية فرصة لشحذ الفكر وأفكارا محددة لتعزيز تعاوننا. وحددنا مجالات تنطوي على فرصة للتحسين، بما في ذلك التنسيق والاتصال بين أجهزتنا الحكومية الدولية وأماناتنا المعنية. تكلمنا عن الحاجة إلى وضوح أكبر في ترتيبات الوساطة. واتفقنا على ضرورة تحقيق التوازن السليم بين المرونة والكفاءة في نشر بعثات حفظ السلام. وشددنا على أهمية كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى أولئك الذين يحتاجونها في الوقت المناسب ووفقا للمبادئ القائمة. واتفقنا على زيادة التعاون بشأن بناء السلام.

وفي كل هذه المجالات، ستكون الإرادة السياسية للدول الأعضاء ذات أهمية بالغة. فالتنسيق ليس غاية في حد ذاته. لن يقاس نجاحنا وفق عمليات أو آليات، ولكن سيقاس بالتحسن الحقيقي في حياة أولئك الأشد احتياجا. ونحن مساءلون جميعا عن الاضطلاع بتلك المسؤولية.

وأتطلع إلى مواصلة تعزيز الأواصر مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الأخرى باعتبار ذلك عنصرا مهما في عملنا من أجل مستقبل أكثر أمنا وأفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يتجاوز سبع دقائق لكي يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تقوم بتوزيع النص المطبوع، وأن تدلي ببيان موجز عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد موسى: أود أولا أن أعبر عن بالغ الأسى والأسف لما حدث في هايتي. وأشارككم والأمين العام العزاء في الضحايا الذين قضوا شهداء العمل الإنساني الكبير الذي تقوم به الأمم المتحدة.

ثم اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أهنئكم بتولي رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير، واثقا أنكم بخبرتكم وبالحكمة الصينية المعروفة والمتمثلة فيكم، سوف تقودون المجلس بكل اقتدار إلى أداء أفضل. وأوضح دليل على ذلك هو دعوتكم لهذا الاجتماع واختياركم الموفق لموضوعه عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

أود أيضا أن أعبر عن الامتنان البالغ للأمين العام، بان كي – مون، للدعوة إلى اللقاء الرفيع المستوى الذي عقد يومي ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير لبحث التعاون في إطار النظام المتعدد الأطراف لمواجهة الأزمات التي تهدد السلام والأمن في العالم.

في هذا الإطار، اسمحوا لي أن أضع النقاط التالية أمامكم. أولا، إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يتأسس على أحكام الفصل الثامن من الميثاق، ولكن تفرضه أيضا ضرورات وظروف الأوضاع العالمية والإقليمية ومشاكلها الضخمة، والتي تستدعي تعاونا أكثر إحكاما بين الأمم المتحدة بفروعها الرئيسية وبرامجها وصناديقها وبين المنظمات الإقليمية وشبيهاتها، وهم معا يمثلون البناء المتعدد الأطراف.

ثانيا، ربما يحتاج الفصل الثامن الذي يحكم هذا التعاون إلى تفسيرات أكثر تفصيلا، تستند إلى الدروس المستفادة من الخبرات السابقة والحالية، بحيث يصدر بها قرار

يستهدف معالجة أوجه القصور القائمة، بحيث يصدر بها قرار من مجلس الأمن أو/ومن الجمعية العامة. أقول ذلك لأن قراءة مواد الفصل الثامن، تضع التعاون في إطار اختياري أو احتمالي، في حين أن دور المنظمات الإقليمية تعاظم بشكل غير مسبوق، الأمر الذي يحتاج إلى تنظيم العلاقات معها وفيما بينها.

والنقطة الهامة التي أود أن أسجلها هي أن مثل هذا القرار، بالتفعيل أو التمكين لعمل المنظمات الإقليمية في إطار الميثاق، سوف يترتب عليه التزام مقابل من هذه المنظمات باتباع قواعد محددة وإجراءات وأساليب عمل متفق عليها، كما سوف يكون من المهم في هذا الشأن الدخول في عملية مستمرة من التدريب ورفع الكفاءة. ربما هذا يحدث الآن جزئيا، وطبقا لظروف معينة مع منظمات إقليمية بعينها، ولكن لا يوجد معيار ذو أطر واضحة وقواعد عملية لهذا التعاون أو العمل المشترك. نحن لا نخطط معا، ومن ثم لا نواجه المستقبل بموقف مدروس ومسؤوليات موزعة توزيعا كفؤا يكفل صياغة سياسات متسقة للتعامل مع الأزمات، رغم أنه مفترض أننا نعمل جميعا في إطار تنظيم واحد متعدد الأطراف مركزه الأمم المتحدة. هذا ما يجعلني أقترح النظر في كيفية دعم وتطوير الفصل الثامن من الميثاق.

ثالثا، ما دمنا نتكلم عن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، من المهم أن يتعرض المجلس إلى القضايا الجديدة، التي تمثل تهديدا ليس لسيادة الدول فحسب، وإنما لوجود بعض الدول واستمراريتها، مثل قضية تغير المناخ. هذا عملنا جميعا كمنظمات دولية وإقليمية، ويبدو دور مجلس الأمن فيها ضروريا، ولكن دون مساس بدور الجمعية العامة، بل وبالتنسيق معها ودعم جهودها. في ضوء ذلك، أقترح أن يضع مجلس الأمن على جدول أعماله موضوعين يتعلقان برفاهية، ومن ثم، باستقرار المجتمع الدولي، وأعني بذلك تغير المناخ وآثاره، وكذلك مراجعة نتائج وثيقة الألفية، وآثار عدم النجاح في تنفيذ الكثير من برامجها أو التوصل إلى تحقيق معظم أهدافها، أخذا في الاعتبار أنه من المقرر أن يتناول الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر القادم مراجعة تنفيذ هذه الأهداف. نعم، ينبغي أن يعالج المجلس الظواهر الخطيرة التي تمثل تهديدات واضحة لمستقبل الإنسانية، من منطلق روح تضامنية ترمي إلى الاستجابة بصورة متكاملة للجوانب المختلفة للتحديات.

رابعا، ثمة مفاهيم أخرى يجدر أن ننظر فيها بهذه المناسبة التي أتحتموها لنا تتعلق بكيفية إدارة الأزمات والتعامل معها. إن الاكتفاء بإدارة الأزمات بدلا من الإقدام الجريء على تسويتها أصبح يثير علامات استفهام عن مدى فعالية، بل مدى نجاعة سياسة اللجوء إلى مجرد إدارة الأزمات، خاصة أن هذه السياسة أدت في كثير من الأحيان، كما نشاهد على أرض الواقع، إلى بقاء الأزمات بل إلى استدامتها، وهو ما يرتبط بتساؤل آخر عن مفهوم دور مجلس الأمن نفسه إزاء عدد من المشاكل الكبرى المتصلة بالسلام الدولي، ومحاولات تغييب المجلس عن الاضطلاع بدوره الأساسي والمطلوب جدا للتعامل مع قضايا خطيرة، مثل الحالة في الشرق الأوسط.

إن النظام الدولي متعدد الأطراف، ونحن نحاول إعادة صياغته والدفع به ليعيد تأكيد دوره في الساحة الدولية، يحتاج إلى دور قيادي من مجلس الأمن، المعني أساسا بتحقيق احترام ميثاق الأمم المتحدة وإعمال مبادئ القانون الدولي. والتغاضي عما تقوم به بعض الدول من خرق للقانون الدولي وتحد للميثاق دون أن يطالها مجلس الأمن أمر يجب أن يعاد النظر فيه فورا لاستعادة سلطة المجلس القانونية والسياسية، بل والمعنوية.

نعم، لقد آن الأوان لكي يركز العمل المتعدد الأطراف على البدء بعملية تسوية الأزمات بجميع أنواعها وعدم الاكتفاء بإداراتها. نعم، لقد أصبح الأمر يتطلب مصارحة أكبر وتعاملا أكثر شفافية مع المستفيدين الحقيقيين من حل المشاكل أو المتضررين الحقيقيين من استدامتها. وسيؤدي هذا الأمر، في رأيي، إلى حالات أكثر تفهما وأقرب إلى قبول الحلول المتوازنة المحترمة، بما يرفع العبء عن كاهل المنظمات الإقليمية المثقلة بتلك الأزمات، ويفسح المجال نحو التركيز بصورة أكبر على التنمية المستدامة وتطوير المجتمعات وبناء عناصر المجتمع المدني الحديث، ويوجد فرصا أوسع نطاقا للمضي قدما نحو عالم أكثر اتزانا وتسامحا وديمقراطية.

خامسا، يحتاج العمل المتعدد الأطراف إلى التسليم بأنه يعني الأمم المتحدة كما يعني جميع المنظمات العاملة في هذا المجال الواسع النطاق، بما فيها المنظمات الإقليمية وغيرها. والمطلوب هو عمل مشترك ومتكامل بين مختلف المنظمات المعنية بنزاع معين، والعمل المشترك في الوقاية من الأزمات، ثم في مرحلة حفظ السلام وبناء السلام. وهنا، يجب عدم تشتيت أو تفتيت المشاركة، فتطلب المشاركة من المنظمات الإقليمية في مرحلة من مراحل النزاع، ثم تستبعد في مرحلة أخرى، وفقا لمصالح آنية أو تغيير انفرادي في السياسة. لهذا، أطالب بأسلوب عمل متفق عليه وبقواعد ارتباط متفق عليها في العمل مع المنظمات الإقليمية.

سادسا، وهذا الأمر يتعلق بجامعة الدول العربية، دخلت الجامعة في تعاون موثق باتفاقيات وبسجل عمل كفؤ مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وبلدان المخروط الجنوبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وكان للجامعة، ولا يزال، لها دور في المشاكل العويصة التي تعتور منطقة الشرق الأوسط ومناطق في أفريقيا، مثل العراق واليمن والسودان والصومال والمشكلة السابقة في موريتانيا. كما كان لها دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء الديمقراطية. وشاركت في معالجة عدد من هذه المشاكل مع غيرها من المنظمات الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة. وهنا، ينبغي ألا ننسى أن الوثيقة الأساسية التي تقدم طرحا متوازنا للسلام العربي – الإسرائيلي صدرت عن الجامعة العربية.

ومن المهم أن أذكر في هذا السياق أن الجامعة العربية وصلت في تعاونها مع الاتحاد الأفريقي إلى درجة اعتبار القرارات الخاصة بأزمة دارفور، التي تصدر عن الاتحاد الأفريقي، ملزمة للجامعة العربية. كما أن القرارات التي تصدرها الجامعة العربية في هذا الموضوع يجري صياغتها بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. وعندما استحدثت الجامعة مؤخرا هياكل مؤسسية للتعامل مع قضايا حفظ السلام والأمن الإقليمي، مثل مجلس السلام والأمن العربي، بدأت أيضا بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي لمناقشة سبل وآليات تعميق التعاون بينه وبين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأرى أنه من المفيد إيجاد رابطة وتنسيق مؤسسي بين هذا الهيكل المستحدث وبين مجلس الأمن هذا بشأن القضايا السالفة الذكر والمسائل المرتبطة بتطوير الجامعة لإمكانياتها في مجال حفظ السلام حاليا، بما في ذلك دراسة مسألة تشكيل قوات حفظ سلام عربية.

وفي الختام، أقترح أن جميع هذه المسائل تستلزم وضع آلية تعاون وتنسيق بين مختلف عناصر المؤسسات المتعددة الأطراف تحت رئاسة الأمين العام للأمم المتحدة. وهنا، أقدم اقتراحا محددا بإنشاء هيئة أو مجموعة على نسق مجموعة العشرين تجمع بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الكبرى العاملة على الصعيد الدولي، حتى يتم إحياء التنسيق المتعدد الأطراف بطريقة فاعلة. وأضيف إلى هذا الاقتراح أن تكون الرئاسة للأمين العام

للأمم المتحدة، وأن تكون العضوية فيها للمنظمات والهيئات التالية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ صندوق الأمم المتحدة للطفولة؛ والوكالات المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء الأغذية العالمي، ومنظمة العمل الدولية؛ وذلك طالما أن جدول الأعمال العالمي يتضمن مشاكل مثل صراع الحضارات ومكافحة الأوبئة ودراسة مشاكل الغذاء والمياه والهجرة؛ والمنظمات السياسية والأمنية الدولية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها؛ والمنظمات الإقليمية: مثل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها. كما أنه من الضروري إشراك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ما دامت إحدى أهم المشاكل التي نواجهها تتعلق بالأزمة المالية الدولية وما اقترن بها من صعوبات اقتصادية على مستوى شامل في جميع أرجاء العالم. كما أرى ضرورة انضمام لجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعية الهلال الأحمر الدولية في هذه المجموعة. وأعتقد أن العدد سوف يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ منظمة تمثل صلب النظام الدولي المتعدد الأطراف.

إن اجتماعا سنويا رسميا تعقده هذه المجموعة في إطار الأمم المتحدة، وبرئاسة الأمين العام، بالإضافة إلى العمل التنسيقي المستمر طوال العام، يمكن أن يضع الأمور في نصابها ويعيد إطلاق النظام المتعدد الأطراف، بما يدحض الاتهام الموجه لهذا النظام بعدم الفاعلية أو انعدام الفائدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد موسى على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن بمفوضية الاتحاد الأفريقي.

السيد لعمامرة (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أضم صوت الاتحاد الأفريقي إلى صوت الأمين العام فيما أعرب عنه من مشاعر التضامن والمواساة لشعب وحكومة هايتي في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب هذا البلد. كما أود أن أعرب بصورة خاصة عن عميق مواساتنا لأسر جميع الزملاء في الأمم المتحدة العاملين في ذلك البلد.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس، وأشكركم على تنظيمكم لهذه المناقشة، التي ينبغي أن تمكننا نتائجها من مواصلة تعزيز الشراكة المحتملة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن مسألتي السلم والأمن.

ويشارك الاتحاد الأفريقي بكل سرور في هذه الممارسة بينما لا تزال علاقته الخاصة مع الأمم المتحدة تتعزز من حيث نطاقها وفعاليتها وطموحها. وهذه الممارسة تتسم بأهميتها وبحسن توقيتها. وينبغي أن تتيح فرصا جديدة لإيجاد أوجه التكامل والتآزر بغية الاستفادة إلى أقصى حد من عمل مختلف الأطراف الفاعلة الدولية بشأن مجموعة الأنشطة كاملة، بما فيها منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها، وبناء السلام، وإعادة الإعمال بعد انتهاء الصراع.

ومن حسن الطالع على نحو خاص أن هذه الممارسة تتم اليوم باعتبارها امتدادا للمعتكف الذي نظمه الأمين العام، السيد بان كي - مون، مع قادة المنظمات الإقليمية على مدى يومين.

لقد كان هذا المعتكف مبشرا بالخير، ويمهد نجاحه الطريق أمام اتخاذ تدابير تضع الخطط اللازمة للأعمال التعاونية التي شُرع فيها بالتفكير المشترك.

وقد جعل الاتحاد الأفريقي السلام والأمن الركيزة الأولى من الركائز الأربع التي تستند إليها استراتيجيته وبرامج أعماله. ويُتوخى تعزيز السلام والأمن ويتم تنفيذه على

أساس مبدأ متطور يقتضي تشغيل الهياكل واتخاذ الإجراءات من جانب كل من يهمهم الأمر لتعزيز إنهاء الصراعات في جميع أرجاء القارة الأفريقية. وقد شهدت مجالات العمل الثلاثة هذه جميعها نتائج واسعة النطاق تعزز بعضها بعضا، وتمهد الطريق أيضا أمام تحقيق المزيد من التقدم.

واعتمادا على التعاون والتكامل الناجمين بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، قام الاتحاد الأفريقي بتطوير شراكات واسعة النطاق، من قبيل الشراكة التي وصفها للتو السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والتي تظهر مستوى التنسيق بين منظمتينا. وتمتد هذه الشراكات التي يقيمها الاتحاد الأفريقي إلى منظمات أخرى صديقة، من قبيل الاتحاد الأوروبي، الذي يقدم مساهمات كبيرة في تمويل عدد من الأنشطة. كما يتم تطوير هذه المشاورات وهذا التعاون مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية، والكمنولث، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وغيرها من المنظمات.

وقد أثمر التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بالفعل عن إنجازات كبيرة في حالات مختلفة بواسطة وسائل تنفيذية متنوعة. ويتم تطوير المشاورات وأوجه التعاون الجارية التي تتكيف مع متطلبات الفعالية على أساس معيار الميزة النسبية، مع الأخذ في الاعتبار جميع العناصر ذات الصلة.

وقد تحققت هذه الشراكة الاستراتيجية بطريقة رمزية في أول عملية مختلطة لحفظ السلام – وهي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقد ظهر هذا أيضا بشكل مماثل في الأهمية عن طريق الوحدة التابعة للأمم المتحدة لتقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما تتضح هذه الشراكة في الاجتماع التشاوري السنوي الذي يعقد بين هذا المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وتظهر كذلك في زيادة التنسيق الفعال بين قيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

ويثير التعاون بين منظماتنا المسائل المتعلقة بالمفاهيم والتنظيم والتنسيق ومواءمة الإجراءات وتبسيط الطرق المتبعة وبناء القدرات وتمويل عمليات بناء السلام التي تنفذها المنظمات الإقليمية بشكل مستقر ويمكن التنبؤ به. وقد تم النظر في بعض هذه المسائل في تقرير برودي (انظر S/2008/813) والدراسات الأخرى التي يجب أن نبدأ الآن في تنفيذ توصياتها.

وفيما وراء ذلك، يوجد تحد رئيسي يتمثل في حاجة المنظمات الإقليمية والمنظمة العالمية، أي الأمم المتحدة، إلى أن تتفق على أساس القيم المشتركة، وأن تقدم الردود المشتركة والملائمة والفعالة للأحداث والحالات التي تتخذ أحيانا مواقف مختلفة إزاءها. وينطبق هذا بشكل خاص على التغييرات غير الدستورية للحكومات والتطرف الديني والإرهاب – بما في ذلك تمويل الإرهاب عن طريق المبالغ المطلوب دفعها كفدية في حالات أخذ الرهائن – وتغير المناخ والأمن البيئي، وفي الحالات التي لا يتم فيها توفير الدعم العالمي لجدول الأعمال الذي يحظى بتوافق الآراء على الصعيد الإقليمي والقرارات التي تتخذها المنظمات، من قبيل الاتحاد الأفريقي. ويمكن أن يؤدي هذا إلى حدوث أوجه القصور والضعف فيما ينبغي أن يكون عملا جماعيا يعزز أوجه التكامل بين مختلف الجهات الفاعلة الدولية.

إن نهج الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة رغم تواضعه ولهجته المحترسة، قد أثبت مرونته الشديدة وتكيّفه في التعامل مع الحقائق المستجدة التي لم يكن يتخيلها أي شخص في عام ١٩٤٥. وينبغي تشجيع تلك الروح الابتكارية

ومحاكاتها حتى تستطيع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تعمل معا لتحقيق مكاسب مفيدة وقيّمة في الفعالية.

وسيواصل الاتحاد الأفريقي، الذي أعلن عام ٢٠١٠ سنة السلام والأمن، العمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في جميع أنحاء القارة، وكذلك مع جميع شركائنا، من أجل ضمان أن تفي مناقشات اليوم بالوعود التي قطعتها على نفسها وتحقق النتائج التي تستحقها، في الجهود المتضافرة المتعددة الأطراف التي تحسّن من فرصة المجتمع الدولي في النجاح في الاضطلاع بعمله الحضاري في بناء سلام مشترك على مستوى العالم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد العمامرة على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد لي ليونغ منه، الممثل الدائم لفييت نام، الذي سيتكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السيد لي ليونغ منه (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا – وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار – بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

ونهنئ الصين على توليها رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ونشكركم، سيدي الرئيس، والوفد الصيني على اتخاذكم المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة في المجلس اليوم حول تلك المسألة المهمة للغاية.

وفي حين يعاني شعب هايتي من عواقب الزلزال المأساوي الذي ضرب البلاد، فإن قلوبنا معه ومع جميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين الذي يعملون في البلد، بمن فيهم العاملون في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونتمنى لهم الشفاء العاجل.

وفي عالمنا الذي يتسم بالتعقيد والتداخل أكثر من أي وقت مضى، والذي يتميز بمستوى غير مسبوق من التكافل، وحيث يظل السلام والتعاون يشكلان الاتجاه الغالب، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مهم ومفيد ليس من أجل حماية السلام والأمن فحسب، بل أيضا لتحقيق التنمية. وفي هذا العالم توجد حاجة كبيرة لتعزيز شراكة أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في الرد على التحديات الناجمة عن المسائل الأمنية التقليدية وغير التقليدية على حد سواء.

وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن عزمهم على توسيع نطاق المشاورات والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من خلال إبرام الاتفاقات الرسمية وإشراك المنظمات الإقليمية في أعمال مجلس الأمن، حسب الاقتضاء.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، اتخذ المجلس أول قرار له بشأن المنظمات الإقليمية، معرباً عن عزمه على اتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومنذئذٍ، ينخرط المجلس في أنشطة ترمي إلى تعزيز هذا التعاون متوجاً ذلك باتخاذ القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨) الذي يعرب فيه عن عزمه على اتخاذ تدابير فعالة لزيادة تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، مع التركيز على تدابير محددة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وتتشاطر رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) الحاجة إلى إجراء جرد لجميع المناقشات والأنشطة في هذا الصدد، بغية التفكير في وضع آلية فعالة تيسر الإسهام

الأكمل للمنظمات الإقليمية في عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم المساعدة المناسبة للمنظمات الإقليمية كي تبني الثقة بتأدية أدوارها.

وبغية زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فإن آسيان مقتنعة بما يلي.

أولا، التعاون في صون السلام والأمن الدوليين ينبغي أن يعتمد على القدرات التكميلية والامتيازات المقارنة لجميع المنظمات، والاستعمال الأكمل لخبراتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة والأنظمة الأساسية للمنظمات الإقليمية. ويمكن بالتأكيد أن تضطلع المنظمات الإقليمية بدور هام في تعزيز وصون السلام والأمن في كلٍ من مناطقها، عن طريق جملة أمور منها آليات تسوية النزاعات الإقليمية. وداخل آسيان، على سبيل المثال، لدينا معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا التي تضع إطار الترتيب الإقليمي لتسوية النزاعات الذي يتلقى الدعم السياسي والمالي والمادي من المجتمع الدولي، حسبما يقتضي الأمر ذلك.

ثانيا، تزدهر المبادرات الإقليمية في كل ناحية من أنحاء العالم على نطاق متعدد يشمل مختلف الميادين، وذلك بالاعتماد على خصائصها واحتياجاتها الإقليمية. وهذه المبادرات تشجع على الحوار والتشاور، وتقلل من سوء الفهم، وتنشئ أقنية للمشاريع التعاونية. والمنظمات الإقليمية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، ينبغي أن تتعامل مع هذه المبادرات وتعزز قدراتها الإقليمية وتشجع على تبادل المعلومات.

ثالثا، إن تعزيز تبادل المعلومات، وتحديد مجالات المسؤولية بوضوح، واحترام الملكية المحلية في أي ترتيب للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وكفالة تنفيذها الكامل، أمور تشكل ظروفاً هامة أيضاً لتعزيز الشراكات الفعالة.

وكآلية هامة لتعزيز السلام والصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، تعلق آسيان أهمية كبرى على تعزيز إطارها المؤسسي. ولقد تم بلوغ معلم تاريخي في تطور آسيان عندما دخل ميثاق آسيان حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وإلى جانب إعطاء آسيان شخصية قانونية، فإن الميثاق سيعزز مساءلتها المؤسسية وآليتها لصنع القرار، ويحول آسيان إلى منظمة أكثر فعالية وتماسكاً وارتكازاً على القوانين. وتسعى آسيان إلى أن تصبح بحلول عام ٢٠١٥ جماعة تقوم على ثلاث ركائز أساسية هي الركيزة السياسية – الأمنية، والركيزة الاقتصادية، والركيزة الاجتماعية – الثقافية. وفي مؤتمر قمة آسيان الذي انعقد أوائل عام ٢٠٠٩، اعتمد قادة آسيان خارطة طريق لجماعة آسيان ٢٠٠٩-٢٠١٥، تتألف من خطط لتحقيق أهداف ومرامٍ تتعلق بجميع الركائز الثلاث.

والجماعة السياسية والأمنية التابعة لآسيان تسهم في تعزيز السلام والأمن في منطقة آسيا – المحيط الهادئ بنطاقها الأوسع. وتسعى الجماعة السياسية والأمنية إلى تعزيز السلام والأمن عن طريق آلية فعالة لمنع الصراعات وحلها، وأنشطة حفظ السلام. وفي هذا السياق، المهم وجود تعاون منهجي بين آسيان ودولها الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة. وإزاء الفجوات الاستراتيجية في الدعم الدولي لبناء السلام، فإن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية للاستفادة من امتيازات كل منها أمر رئيسي.

وتعمل آسيان بنشاط لتعزيز حسن العلاقات مع بلدان ومجموعات أخرى عن طريق إجراء حوار لإقامة شراكات معها. وضمن منطقة آسيا – المحيط الهادئ، تكمن آسيان في وسط مختلف المنظمات الإقليمية الهامة من قبيل عملية آسيان + ٣، ومؤتمر قمة شرق آسيا، والمنتدى الإقليمي لآسيان، وكلها تعمل على تعزيز منطقة يعمها السلام والاستقرار. وبصورة خاصة، إن منتدى آسيان

هو المنتدى الرئيسي لتعزيز الحوار السياسي والأمني والتعاون في منطقة آسيا – المحيط الهادئ. وبيان الرؤيا الذي اعتمده المنتدى مؤخرا لعام ٢٠٢٠ يتصور إقامة شراكة وشبكات تعاون مع مختلف المنظمات والمنتديات الأمنية، فضلا عن المنظمات الدولية بغية إيجاد تعاون في ما بينها.

لقد منحت آسيان مركز المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ووقعت المنظمتان أيضاً مذكرة تفاهم بشأن التعاون بحيث توفر إطاراً هاماً لزيادة تعزيز العلاقات والتعاون بين آسيان والأمم المتحدة والسماح لآسيان بتقديم إسهامات أكبر في عمل الأمم المتحدة، فضلاً عن تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في العالم.

ومثلما أعلنت آسيان باعتزاز في ميثاقها، فإن الرابطة منظمة إقليمية ملتزمة بالتعاون الدولي من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار والعدالة والتنمية. ومع امتناننا العميق لكل المساعدة والشراكة والتعاون المقدمة إلى آسيان على مر السنين، فإننا جميعاً في آسيان نتشاطر العزم على العمل بعضنا مع بعض، ومع بلدان ومنظمات أخرى من قبيل الأمم المتحدة لحل المشاكل العديدة التي يواجهها العالم حالياً والنهوض بقضية السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد لي لونغ منه على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد نيقولاي بورديوزا، الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

السيد بورديوزا (تكلم بالروسية): أعرب في كلماتي الأولى عن الأسى والتضامن إزاء الزلزال الذي ضرب هايتي.

إن الجلسة المعقودة اليوم التي ننظر خلالها في المسألة الهامة جداً المتمثلة في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تتصف بأهمية رئيسية. وللأمم المتحدة دور في تطوير التعاون يتماشى مع تلبية احتياجات ومصالح المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما تتصدى للتحديات والأخطار التي يواجهها المجتمع الدولي.

ومن جانبنا، نؤيد أية مبادرة ترمي إلى تعزيز الاستقرار الدولي، وتحسين الهيكل الأمني، ولا سيما في المنطقة الأوروبية – الآسيوية، ونحن على استعداد للمشاركة في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى مواجهة هذه المشاكل. وإننا ننظر إلى تطوير التعاون مع الأمم المتحدة باعتبار ذلك أمراً هاماً بصورة خاصة، لذا نعمل على اتخاذ قرار حول التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

لقد أنشئت منظمة معاهدة الأمن الجماعي في عام ٢٠٠٢ عقب تزايد أعمال الإرهاب، ونعمل كل ما في وسعنا لكفالة دوام الأمن في المنطقة المسؤولين عنها. واتخذ رؤساء الدول والحكومات مؤخراً القرار ببناء قدرة فعالة لدى المنظمة لمواجهة الأزمات. وأنشأت قيادات قواتنا المسلحة ووكالات إنفاذ القانون ووزراء شؤون الحالات الطارئة قوة عملية جماعية تعنى بالقضاء على الحروب المحلية والحدودية، وبمواجهة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية.

إننا ننفذ حاليا، في إطار قوة حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، الاتفاقات الحكومية الدولية التي صدقت عليها أغلبية عظمى من الدول الأعضاء ودخلت حيز النفاذ. ووفقا لتلك الصكوك، أصبح ثابتا أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي تستطيع تنفيذ عمليات حفظ السلام، سواء بشكل مستقل أو كجزء من عمليات حفظ السلام الموكلة ولايتها من مجلس الأمن.

وعلى مدى سنوات عديدة، شاركت منظمة معاهدة الأمن الجماعي في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي ينظمها الأمين العام للأمم المتحدة سنويا مع رؤساء المنظمات الدولية والإقليمية، التي تُستعرض فيها مسائل تنسيق الجهود بشأن المشاكل الملحة المعاصرة. ونحن جزء من اللجنة الدائمة المنشأة بغرض تعزيز تلك الروابط. وسترحب جميع المنظمات المهتمة بدعم الأمم المتحدة وتحسين أنشطة التنسيق بمزيد من العمل لتلك الهيئة.

إن أنشطة مكافحة الإرهاب، ومكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار غير المشروع بها، وقمع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والجريمة المنظمة العابرة للحدود ومنع وتخفيف حالات الطوارئ، جميعها أقل بكثير من كل ما تتضمنه قائمة الجهود لكفالة الأمن الإقليمي والدولي. ونحن نؤمن بضرورة تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتعزيز التعاون فيما بين المنظمات ذاتها.

ومن بين النجاحات التي سجلتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي خلال تجربتها، نستطيع أن نشير إلى التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يتضمن تبادل المعلومات والمشاركة في عملية الاعتراض المسماة ''قناة'' التي تقوم بها منظمة معاهدة الأمن الجماعي بغرض مكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي عام ٢٠٠٩، عقدت تلك العملية اجتماعا ضم هيئات مكافحة المخدرات في الدول الأعضاء في المنظمة، وممثلي وكالات إنفاذ القانون من ١٤ دولة أخرى، بما في ذلك أفغانستان، وبلغاريا، والصين، وألمانيا، وفنزويلا، وبولندا، والولايات المتحدة، وتركيا وبلدان عديدة أخرى، بالإضافة إلى عدد من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وشُعب خدمات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية – الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد مكنتنا الإجراءات المنسقة فيما بين الدول من ضبط ما يزيد على مائة طن من المخدرات خلال مرحلتين من العملية. وإجمالا، تمكنت إدارات مكافحة المخدرات من خلال عملية ''قناة'' من ضبط ٢٢٠ طنا من المخدرات منذ عام ٢٠٠٣.

إن عملية ''قناة'' والمساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء في منظمة معاهدة التعاون الجماعي في نقل البضائع إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان هما من أمثلة التعاون الفعال الذي تقدمه الدول الأعضاء في المنظمة في مجال التصدي للتهديدات على الأمن المنطلقة من أراضي أفغانستان. إننا نرى أن مهمة تنسيق نهجنا ورسم وتنفيذ خطوط متفق عليها بشأن أفغانستان، من جانب جميع الأطراف الدولية الفاعلة التي يهمها مستقبل ذلك البلد، تمثل مسألة تتسم بالإلحاح الشديد.

وإدراكا لتلك الحاجة، اقترحنا في المؤتمر المعني بأفغانستان الذي عقدته منظمة شانغهاي للتعاون في آذار/مارس ٢٠٠٩، عقد اجتماع عمل خاص بمشاركة جميع الأطراف المهتمة: أفغانستان، وبلدان العبور والبلدان المستهلكة الرئيسية، والوكالات الدولية المتخصصة، بما في ذلك شركاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي – رابطة الدول المستقلة، ومنظمة شانغهاي للتعاون، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويمكننا أن نضع في ذلك الاجتماع برنامجا ملموسا قائما على الجهود المشتركة لإنشاء وتعزيز منطقة أمنية لمكافحة المخدرات والعمليات المالية حول أفغانستان.

ويندرج النشاط الرئيسي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وخطة المنظمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ لاتخاذ التدابير الجماعية من جانب دولها الأعضاء لتنفيذ

تلك الاستراتيجية تنص على سلسلة من التدابير التنظيمية والقانونية والعملية الهادفة إلى تعزيز التنسيق بين أنشطة الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف السياسي والديني. ومن الواضح أنه سيكون من المستصوب عقد مؤتمر استعراضي لتقييم حالة تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، سواء من جانب فرادى الدول أو بواسطة الهيئات الحكومية الدولية.

وتنعكس مشاركتنا في الجهود الدولية لتخفيف حدة التوتر في عملية المنظمة المسماة ''الأجنبي المقيم بصورة غير قانونية''، التي ركزت على تنسيق أساليب تحديد هوية العصابات الإجرامية المتورطة في عمليات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالأفراد. وقد مكنتنا الاتصالات بشأن هذه المسائل مع منظمة الهجرة العالمية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للصليب الأحمر من تعزيز فعالية تلك الإجراءات.

في الختام، أود أن أشير إلى أننا نلاحظ في كل يوم أن الجهود الفردية لا تستطيع مواجهة المهام القائمة في مجال كفالة الأمن. وفي هذا الصدد، نحن ندعو إلى تطوير تعاون متكافئ وبنّاء فيما بين المنظمات الإقليمية وإلى تكثيف اتصالاتها مع الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرو سيرانو، القائم بالأعمال في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): إن هذا اليوم مثقل بالحزن العميق. وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أعرب عن تعازينا الحارة إلى حكومة وشعب هايتي، وللبلدان التي فقدت ضحايا ولجميع الأسر المتضررة. وقد انخرط الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بكل نشاط في جهود الإنقاذ والإغاثة. ويحدونا الأمل أن يتم إنقاذ صديقنا العزيز هادي العنابي وأعضاء فريقه من الموظفين. وأود أن أكرر التأكيد على دعم الاتحاد الأوروبي الكامل للأمين العام في هذه اللحظة الحرجة.

واسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على دعوة الاتحاد الأوروبي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة. وأود، كذلك، أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على تمكيننا من إجراء تبادل مميز للآراء في المعتكف الذي اختتمناه للتو.

إن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي – الفقر والنزاعات، والإرهاب، وعدم الانتشار، وتغير المناخ – جميعها مترابطة ولها من الحجم ما يجعلها تتطلب إجراءات جماعية. وهذا ما يجعل الأمم المتحدة في محور المشاركة الدولية للاتحاد الأوروبي. وهذا ما كان مسلما به أصلا في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية وأصبح مكرسا حاليا في معاهدة لشبونة. إن تعاون الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع الأمم المتحدة وفي إطارها يمثل واقعا ماثلا بقوة.

ويعمل الاتحاد الأوروبي بصورة مكثفة مع الأمين العام ومجلس الأمن على دعم صون السلم والأمن الدوليين وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥). ويدير الاتحاد الأوروبي حاليا ١١ عملية من عمليات إدارة الأزمات ويعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة بشأن ثمانية من مسارح الأزمات في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وأفغانستان. ويقوم الاتحاد بإبلاغ المجلس بانتظام بشأن ثلاث من تلك العمليات. وكان الاتحاد الأوروبي خلفا للأمم المتحدة في تولي عمليات لحفظ السلام في عدد من مناطق الأزمات، وهو يساهم في تحقيق الاستقرار في البلقان في أعقاب الحروب الرهيبة التي وقعت هناك خلال التسعينيات. وسيتحقق ذلك الاستقرار، في آخر المطاف، من خلال

إدماج تلك المنطقة في الاتحاد الأوروبي، وهو الهدف الذي ما فتئ الاتحاد الأوروبي يلتزم به.

وقد ساعدت هذه المساهمات الأوروبية الأمم المتحدة على تركيز جهودها في مناطق أخرى، ولا سيما في أفريقيا، ولكن هنا أيضا يحافظ الاتحاد الأوروبي على مشاركته على مستوى كبير. وفي الماضي، نشر الاتحاد الأوروبي عمليتين عسكريتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعما لبعثة منظمة الأمم المتحدة هناك ولحكومة الكونغو في إصلاح القطاع الأمني. وساعد الاتحاد الأوروبي الاتحاد الأفريقي في دارفور، ونشر عملية في تشاد بناء على طلب الأمم المتحدة، وهي العملية التي استبدلت الآن ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

ويعمل الاتحاد الأوروبي حاليا بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية المساهمة في إيجاد حل سلمي للأزمة الصومالية. ويساعد الاتحاد الأوروبي في مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية من خلال عمليته البحرية أطلانطا، التي تتعاون مع قوات بحرية عديدة تابعة لدول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة. وتقدم عملية أطلانطا الدعم للسفن المستأجرة من قبل الأمم المتحدة لنقل الدعم التقني والمعونات الإنسانية إلى مقديشيو. وفضلا عن ذلك، يساعد الاتحاد الأوروبي الحكومة الاتحادية الانتقالية على تطوير قواتها الأمنية ويدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وإلى جانب مشاركته في الميدان، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد أيضا للإسهام في جدول الأعمال التطلعي الجاري لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة والذي يعكس منظورات جميع أصحاب المصلحة، وهو يرحب، على ضوء ذلك، بمبادرة الأفق الجديد التي أطلقتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

ويمثل الاتحاد الأوروبي ١٥ ممثلا خاصا ومبعوثا، وهم يعملون بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والنظراء الدوليين الآخرين في عمليات المفاوضات وجهود منع نشوب النزاعات. ويدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط جهود بناء الدول، بما في ذلك مجال إصلاح القطاع الأمني، وفي الجهود العامة لتعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وسيادة القانون. والاتحاد الأوروبي هو المزود الرئيسي للمساعدات الإنسانية عبر المعونة الإنسانية للمفوضية الأوروبية. وتوجد للاتحاد شبكة مؤلفة من ١٣٥ وفدا لدى البلدان الثالثة وفي المنظمات المتعددة الأطراف وهي تمثل العمود الفقري المؤسسي لهذه الجهود.

ويعمل الاتحاد الأوروبي مع شركاء داخل الأمم المتحدة لحماية المدنيين، ولكفالة احترام حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب على نحو أكثر فعالية، ولضمان تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية في ظل الظروف الأمثل للسلامة والأمن وعدم الانتشار.

وما زال الاتحاد الأوروبي مدركا للطبيعة المتعددة الأطراف للأمن عند التعامل مع التحديات الهامة الأخرى. وفيما يتعلق بتغير المناخ وضع الاتحاد الأوروبي لنفسه أهدافا طموحة من نواح منها المساعدة الدولية. والاتفاق السياسي الأولي الذي تم التوصل إليه في كوبنهاغن يجب أن يترجم الآن إلى التزامات راسخة وأن يتبعها التنفيذ. ليس في وسعنا أن نفشل.

فيما يتعلق بالتنمية يبلغ مجموع المساعدة من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه حوالي ٦٠ في المائة من المساعدة الدولية. وسندرس في وقت لاحق من هذه السنة على المستوى الأعلى التقدم المحرز صوب الأهداف الإنمائية للألفية. إننا لسنا على المسار. سيشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات

الفاعلة الرئيسية، بإرشاد من الأمين العام بان كي – مون، بغية كفالة عدم إضاعة هذه الفرصة، وهي فرصة مضاعفة جهودنا الجماعية.

وفي هذا السياق أود أن أؤكد مجددا الدعم القوي من الاتحاد الأوروبي لخطة الإدماج الإقليمي بوصفه وسيلة مفضلة لتحقيق النمو الاقتصادي والسلام. لقد وضع الاتحاد الأوروبي استراتيجيات إقليمية بالشراكة مع جميع مناطق العالم، باحترام كامل لمبدأ الملكية. والمنظمات الإقليمية تؤدي دورا رائدا في تنفيذ أهداف الصناديق الكبيرة التي خصصها الاتحاد الأوروبي في هذا السياق.

والشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي التي اعتمدها رؤساء الدول أو الحكومات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تستحق الذكر على نحو خاص. إنها تشمل جميع ميادين التعاون الاقتصادي والسياسي. وتكشف عن الإمكان غير المستغل لتحقيق مزيد من التعاون الإقليمي الثلاثي تشارك الأمم المتحدة فيه. تنشأ فعلا علاقة حقيقية ثلاثية الأطراف فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

ومعاهدة لشبونة قد بسّطت التمثيل الدولي للاتحاد الأوروبي وأعطته الاستمرار. إن إنشاء دائرة للإجراءات الخارجية تحت قيادة الممثلة السامية كاثرين أشتون سيساعد في تعزيز التوجيه الاستراتيجي والتماسك والفعالية للسياسة الخارجية الأوروبية. وسيساعد الاتحاد الأوروبي أيضا في تحسين تعاونه مع الجهات الشريكة الدولية، وعلى نحو خاص الأمم المتحدة. ونتطلع قُدما إلى العمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة لكفالة أن تؤدي بنى الاتحاد الأوروبي الجديدة وظائفها بفعالية ضمن الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد سيرانو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كلوديو بيسوغنييرو، وكيل الأمين العام لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي.

السيد بيسوغنييرو (تكلم بالإنكليزية): دعوني أن أعرب أولا عن تعازيّ لهايتي حكومة وشعبا ولغيرها من الأمم والمنظمات المصابة على الخسائر الكارثية التي سببها الزلزال المدمر أمس.

ويسرني أن أخاطب هذا الجمع الموقر باسم منظمة معاهدة شمال الأطلسي. وأود أن أعرب عن امتناني المخلص لرئيس مجلس الأمن، السفير جانغ يسوي ممثل الصين، على دعوته.

هذه الجلسة برهان آخر على التغير الجوهري في الطريقة التي بها نفكر في دور المنظمات والمؤسسات الدولية. في البيئة الأمنية الدولية المعاصرة نزداد وعيا بأن المؤسسات لم يعد في الإمكان عملها بمعزل الواحدة منها عن الأخرى وبأن المفتاح للتصدي للتحديات الأمنية في الوقت الحاضر يكمن في إقامة روابط جديدة فيما بينها. وتعزز منظمة معاهدة شمال الأطلسي تعزيزا نشيطا تلك الروابط الأقوى بسبب اعتقادنا الراسخ بأن تقريب الوسائل العسكرية والمدنية بعضها من بعض حيوي يقينا في منع الأزمات والصراعات وتناولها وحلها.

وتشكل أفغانستان بالنسبة إلينا مثالا ساطعا. في ذلك البلد تقود منظمة معاهدة شمال الأطلسي عملية القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان بولاية من الأمم المتحدة. ولكن هذه ليست عملية منظمة معاهدة شمال الأطلسي بمفردها. إنها موضوعة في إطار سياسي يقرره المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء الـ ٢٨ في التحالف، ولكلها حضور في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، لدينا الآن ١٦ أمة مساهمة بقوات ليست أعضاء في منظمة المعاهدة، وبعضها يقع على

منتصف الطريق حول العالم؛ إنها تجعل ذلك التزاما مشتركا حقيقيا من قِبل المجتمع الدولي.

والحضور العسكري للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان بولاية من الأمم المتحدة لا غنى عنه. ومع ذلك فإن جميعنا يعي وعيا قويا بأنه لا يوجد حل عسكري صرف لمشاكل أفغانستان. في نهاية المطاف سيكون مفتاح النجاح التفاعل المعزز فيما بين الجهود العسكرية والتدخلات المدنية والحكم المحسن. وسيتطلب ذلك زيادة تعاون التحالف مع الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وجهات فاعلة دولية أخرى، وأيضا مع المنظمات غير الحكومية وحتى القطاع الخاص. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا نسقت جميع الجهات الفاعلة تنسيقا نشيطا جهودها. وفي هذا الصدد، دعوني أؤكد أننا نرى الدور التنسيقي الرئيسي لهذه الجهود الدولية تقع بجلاء داخل الأمم المتحدة.

لقد أحرزت منظمة معاهدة شمال الأطلسي بعض التقدم بالإسهام في ذلك التنسيق الدولي. قبل وقت قصير وقع الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي على إعلان مشترك يحدد عددا من المجالات للتعاون الأوثق فيها. وتعمل منظمة المعاهدة والاتحاد الأوروبي أيضا معا على نحو أوثق، ليس في منطقة البلقان وفي أفغانستان فحسب ولكن كل منهما في إطار جهودها أيضا لمكافحة القرصنة مقابل شاطئ الصومال. وعملنا مع البنك الدولي على تحقيق بضعة مشاريع في أفغانستان وأماكن أخرى. ومنذ سنة ٢٠٠٥ تتعاون منظمة المعاهدة أيضا مع الاتحاد الأفريقي، بناء على طلبه، بتقديم الدعم السَّوقي للعمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي وبتقديم بعض المساعدة التقنية لمفهوم وتخطيط القوة الاحتياطية.

ولكن نحن بحاجة إلى فعل أكثر من ذلك. على سبيل المثال، وباستثناءات قليلة، لا تتدرب معا مختلف الجهات الفاعلة الدولية المشاركة في عمليات السلام ولا تخطط حقا معا وليست مترابطة حقا في الميدان. وبإيجاز جهودنا مبعثرة كثيرا. وسيتطلب إنهاء هذه الشرذمة تغيرا ثقافيا عميقا من المنظمات الإقليمية المشاركة في إحلال السلام والأمن. إن ما نحتاجه هو ما نسميه نحن في منظمة المعاهدة نهجا شاملا، وما تسميه الأمم المتحدة نهجا متكاملا. ولكن في النهاية نعني نحن كلنا نفس الشيء: أن تكمل وتعزز المؤسسات الواحدة جهود الأخرى بغية منع أو حل الأزمات والصراعات. وفي مقدوري أن أطمئن أعضاء المجلس على أننا، في عملنا الراهن على وضع مفهوم استراتيجي جديد لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي، نعطي للنهج الشامل المكان البارز الذي يستحقه.

وإذا كنا جادين فيما يتعلق بتنفيذ النهج الشامل يجب علينا أن ننظر في اتخاذ خطوات مبتكرة. منظمة المعاهدة ما فتئت مناصِرة قوية لترتيبات الاتصال المتبادل، على وجه الخصوص بالأمم المتحدة، لجعل تعاوننا اليومي سلسا. ويمكننا أيضا أن نتصور مجموعة من ضباط الاتصال من مختلف المؤسسات الدولية هنا في مقر الأمم المتحدة – وإذا اقتضت الحاجة، على أساس كل حالة على حدة في مقر منظمة معاهدة شمال الأطلسي – لتمكين القيام بالتنسيق الشامل الأفضل.

ويمكننا أيضا أن ندرس تبادل الموظفين، وخصوصا كبار الموظفين الذين سيعملون مع ممثلين من المؤسسات الأخرى، إما في الميدان أو في المقر. وكل ذلك لنقول إنه توجد طرق عملية كثيرة لتشجيع التعاون الأكثر تماسكا وفعالية بيننا.

في الماضي منعَنا في أغلب الأحيان الافتقار إلى الحوار الاستراتيجي من دراسة التحديات المشتركة ومن صياغة استجابات مشتركة، تاركين معالجة ذلك للمستوى العامل.

وهذا هو السبب في إن مناقشة اليوم والاجتماع الاعتكافي للأمم المتحدة أمس مبادرتان طيبتان لمواصلة الحوار الاستراتيجي الغائب حتى الآن.

إننا نعرف جميعا أنه ليس من اليسير إنهاء الشرذمة بين مؤسساتنا. لكل منا بنى وإجراءات وثقافات عمل مختلفة. ولكن لا يوجد ببساطة بديل من التعاون الأوثق. وجلستنا هنا اليوم تثبت بوضوح أن المجتمع الدولي يرقى إلى مستوى التحدي. وبالتالي دعوني أختتم بأن أشكر مرة أخرى الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على استضافة الحدث اللافت للنظر اليوم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد بيسوغنييرو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيكتور ريكو فرونتورا، أمين الشؤون السياسية لمنظمة الدول الأمريكية.

السيد فرونتورا (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن عميق تعازينا وقلقنا على الزلزال المأساوي أمس في جمهورية هايتي الشقيقة، وهي دولة عضو في منظمة الدول الأمريكية. وأصدر الأمين العام خوسي ميغيل إنسولزا بيانا صحفيا أمس أعرب فيه عن تعازيه للأسر الهايتية وأسر موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وعبر أيضا عن رغبة منظمة الدول الأمريكية في البدء حالا في جهود التعاون وتقديم المساعدة لهذا البلد الشقيق. وفي الحقيقة، يجتمع اليوم في واشنطن العاصمة المجلس الدائم للمنظمة لمناقشة هذه المسألة وتحديد أفضل وسيلة للمساعدة في تخفيف الصعوبات التي يواجهها الأعضاء الهايتيون من أسرتنا.

واسمحوا لي أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب كذلك عن امتناننا لمبادرتكم بعقد هذه المناقشة بين المجلس والمنظمات الإقليمية.

إن إمكانات التعاون الدولي للحد من الأزمات وإدارتها – وبصورة أوسع، لصون السلم والأمن الدوليين – قد زادت في السنوات الأخيرة نتيجة لإبرام الاتفاقات التي تسمح بالوساطة والتعاون في حالات الصراع بين الدول وكذلك في القضايا التي تتعلق بالأوضاع الداخلية في البلدان. وتشمل هذه الاتفاقات مجالات مثل حقوق الإنسان، والتعذيب، والإشراف على النظام السياسي، كما هو الحال في أوروبا وأمريكا.

إن التمييز بين الصراعات القائمة فيما بين الدول والصراعات الداخلية مسألة هامة عندما نتكلم عن السلام والأمن وإدارة الأزمات والأدوات التي تمكن الهيئات الدولية من العمل؛ لأن القواعد الإرشادية وخيارات العمل تختلف في كل حالة. ومبادئ عدم التدخل، والمساواة القانونية بين الدول، وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية، والدفاع الجماعي عن النفس في حالات العدوان، واحترام حقوق الإنسان الأساسية وتعزيز الديمقراطية النيابية كلها مجسدة في الأعراف الأساسية السائدة اليوم.

والصكوك القانونية الرئيسية المتاحة لمنظمة الدول الأمريكية في هذا الصدد هي ميثاق المنظمة والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية. ويجسد ميثاق منظمتنا الأحكام الرئيسية التي تمكن المنظمة من اتخاذ الإجراءات في حالة نشوب صراعات بين الدول. ورغم أن هناك صكوكا أخرى، مثل الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، فإنها تعالج القضايا التي تناولها الميثاق سلفا. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان قد أنشأت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وقراراتها ملزمة للدول الموقعة عليها. ويجري استعمال هذه الصكوك بصورة مستمرة. ولقد أتاح لنا تقييم بعض المشاكل في الآونة الأخيرة تقدير إمكانية ومحدودية تنفيذها.

وعندما يتعلق الأمر بالقواعد التي تحكم الصراعات بين الدول – باستثناء حالات الصراع المفتوح أو عندما يعتبر النزاع تهديدا للسلم في جميع أنحاء القارة – فإن القواعد السائدة في منظومة البلدان الأمريكية هي أن القضايا الثنائية يمكن أن تناقشها المنظمة فقط عندما تحيلها دول مشاركة في الصراع. وبصورة عامة، تبلغ الدول المنظمة عن نشوء الصراعات فيما بينها. ومع ذلك، فهذه المعلومات غير كافية للشروع في أية آلية. ومن الصراعات بين الدول التي عالجتها منظمة الدول الأمريكية، هناك صراعان نود ذكرهما بالتحديد وهما الصراع الساحلي بين بليز وغواتيمالا والأزمة التي فجرها إلقاء القنابل من طائرات كولومبيا على معسكر سري في أراضي إكوادور للقوات الثورية المسلحة لكولومبيا في آذار/مارس ٢٠٠٨.

والقضية الأولى من هاتين القضيتين قدمها كلا البلدين من أجل وساطة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، الذي اقترح قبل حوالي سنتين عرض النزاع الساحلي على محكمة العدل الدولية. وهذا الاقتراح، الذي وافقت عليه حكومتا البلدين، تجري حاليا الموافقة عليه في سياق الأطر القانونية للبلدين.

أما القضية الثانية، الأزمة في أراضي كولومبيا التي نشبت بصورة مفاجئة، فهي تعكس حقيقة أنه لا يمكن التنبؤ بجميع الأزمات. ونظرا لمستوى الصراع المرتفع في المنطقة الحدودية، فإنه لا حكومة إكوادور ولا أيه هيئة دولية أخرى أو أي متخصص قد توقع نشوب الأزمة. فهذه الأزمة الدولية، التي استعملت فيها دولة القوة ضد دولة أخرى، تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي مواجهة حالة الأزمة هذه، كان مع ذلك لدى المنظمة الأدوات اللازمة لمعالجتها بعقد اجتماع على وجه السرعة على المستوى الوزاري تم التوصل فيه إلى اتفاق مكننا على الأقل من ضمان عدم اتخاذ إجراءات جديدة ومن عدم تفاقم الصراع. وفي الوقت نفسه، أوكل إلى الأمين العام القيام بمساعيه الحميدة. وأدت هذه الجهود في نهاية المطاف إلى إعادة العلاقات بين البلدين على مستوى القائم بالأعمال وإلى وضع خارطة طريق لاستعادة الثقة بين البلدين بصورة كاملة.

أما بخصوص مسألة الديمقراطية، فإنه يوجد تحت تصرف منظمة الدول الأمريكية الميثاق الديمقراطي للدول الأمريكية. وأود في هذا المقام أن أسلط الضوء على حالتين، تصوران نوعا ما قدرة منظمتنا على العمل وكيف نستطيع توسيع التعاون بين المنظمات الإقليمية.

وفي حالة هندوراس، التي أشار إليها الأمين العام بان كي – مون، تمكنا في الأسابيع التي سبقت عودة الرئيس زيلايا من مناقشة الخطر الكبير المحدق باستقرار البلد المؤسسي. ورغم ذلك، فإن ميثاق منظمة الدول الأمريكية، لا يمكن، حسب أحكامه، تطبيقه دون موافقة الحكومة المعنية. ويوم الجمعة، ٢٦ حزيران/يونيه، قبل يومين فقط من الانقلاب الذي وقع في ٢٨ حزيران/يونيه، تقدمت الحكومة بذلك الطلب. ونتيجة لذلك، عقد المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية اجتماعا، وقرر فيه إرسال بعثة عاجلة برئاسة الأمين العام. وكانت هذه البعثة ستسافر في ٢٩ حزيران/يونيه، لكن الانقلاب وقع يوم الأحد، ٢٨ حزيران/يونيه. ولذلك لم يكن ممكنا منع استعمال القوة. ويظل السؤال مطروحا عما إذا كان منع الانقلاب ممكنا بوصول بعثة منظمة الدول الأمريكية إلى تيغوسيغالبا يوم السبت ٢٧ حزيران/يونيه، وإذا لم يرسل طلب حكومة هندوراس لتأجيل وصول البعثة حتى ٢٩ حزيران/يونيه.

ولتوضيح أوجه القصور هذه بصورة أفضل، من المستحسن الإشارة إلى الحالات الأخرى، مثل حالة هندوراس، التي أنهيت بنجاح. أولا، في حالة نيكاراغوا، كان ممكنا تجنب اتخاذ قرار من قبل البرلمان يقضي بعزل الرئيس.

ووفقا للمادتين ١٧ و ١٨ من الميثاق، طلبت حكومة رئيس نيكاراغوا هنريكي خوسي بولانيوس غيير أن تقوم بعثة خاصة لمنظمة الدول الأمريكية بالنظر في هذه القضية. واستمرت البعثة لعدد من الشهور، كان من الممكن خلالها أن تنشب أزمة في أي وقت. ورغم أنه، لسوء الحظ، لا تتوفر لدينا الأدوات الكافية لمنع نشوب الأزمات، فإننا في هذه الحالة قد نجحنا في نهاية المطاف. لقد أكملت الحكومة مدتها وأجريت الانتخابات في نيكاراغوا بنجاح تحت إشراف منظمة الدول الأمريكية.

وكانت هناك حالة مماثلة في بوليفيا، حيث وصلت البلاد في العديد من المناسبات إلى حافة المواجهة بسبب التغييرات السياسية والاجتماعية الكبيرة التي وقعت في البلاد. ومع ذلك، اختارت حكومة الرئيس إيفو موراليس أينا الاحتكام إلى الميثاق الديمقراطي. ورغم معرفة عدد قليل من الناس بهذا، فإن الزيارات التي قامت بها بعثات منظمة الدول الأمريكية لبوليفيا قد تمت بطلب من الحكومة عملا بالميثاق الديمقراطي للدول الأمريكية، الذي ينص على أنه يمكن أن تطلب أي حكومة إيفاد بعثة خاصة لمنظمة الدول الأمريكية عندما تعتقد أن الديمقراطية تواجه خطرا جسيما. وقد تواجدنا هناك طيلة عملية صياغة الدستور الجديد برمتها، بما في ذلك اعتماده وإقراره والانتخابات التي جرت في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وأعتقد أن تجارب السنوات الأخيرة توفر العديد من الدروس التي بالتأكيد ستأخذها الدول الأعضاء بعين الاعتبار بهدف تحسين قدرة منظمة الدول الأمريكية، فيما يتعلق بكل من الصراعات بين الدول والصراعات التي تنشب داخل الدول نتيجة للمشاكل ذات الطبيعة السياسية.

إنه ليس من المرغوب فيه فحسب، بل من الضروري بصورة قاطعة أن يكون هناك تعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لتحقيق وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يقوم هذا التعاون على الميزات النسبية، وبصورة خاصة، على الولايات الخاصة بكل منظمة. ومن الضروري أيضا أن نأخذ القدرة المؤسسية في الاعتبار، فضلا عن معرفة الميدان والتواجد فيه.

لقد قمنا بتعاون مثمر مع الأمم المتحدة – في هايتي، كما ذكر الأمين العام، وأيضا في أماكن أخرى، مثل هندوراس. ونحن على استعداد تام لتوسيع وتعميق هذا التعاون. وإجراء حوار مثل حوار اليوم هو طبعا مفيد لتحقيق هذا الهدف. ونعتقد أيضا أن الحوار بين الأمناء العامين وعلى المستويين الثانوي والعالي من شأنه أن يسهم في جعل هذا التعاون أكثر فعالية من ذي قبل وتجنب ازدواجية الجهود أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أكمل الدين إحسانوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد إحسانوغلو (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن مواساتنا لشعب هايتي وعن تعاطفنا مع الأمم المتحدة لما لحق بموظفيها من أذى. ويحدونا الأمل بأن المناشدات التي صدرت من هنا من أجل التضامن الدولي ستعين هؤلاء الناس المتضررين.

أود بادئ ذي بدء أن أعرب، بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، عن امتناننا للوفد الصيني على اتخاذه زمام مبادرة تنظيم هذه المناقشة. إنها باعتقادي حسنة التوقيت، وإن القرار باتخاذها كان حصيفا جدا.

كما أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، على مشاركته في مناقشتنا، وأن أعرب له عن تقديرنا لمبادرته الوثيقة الصلة بالواقع والحسنة التوقيت بتنظيم معتكف رؤساء المنظمات الإقليمية

الذي عقد أثناء اليومين الماضيين. لقد برهن المعتكف على أهميته بتوفير مناسبة طيبة للمشاركين تعارفوا فيها بعضهم على بعض وتبادلوا الآراء والأفكار التي أثْرت معرفتنا بمسائل هامة كثيرة. ويمكنني أن أقول إن الطاقات الكامنة التي نتمتع بها اتضحت بطريقة مهمة جدا. ويسعدني أن أقول إن منظمة المؤتمر الإسلامي ستزيد من تعاونها في إطار العمل هذا.

ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الجديد، الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٨، يشدد على أهمية تقيد جميع الدول الأعضاء بمبادئ صون السلام والأمن الدوليين واحترام السيادة الوطنية والاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء الأخرى. وإن وثيقة خارطة طريق منظمة المؤتمر الإسلامي المعنونة ”برنامج عمل السنوات العشر“، التي اعتُمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بموازاة الأهداف الإنمائية للألفية، وثيقة نعتبرها رسما هندسيا للإصلاح الذي ينهض بالاعتدال والعصرنة في العالم الإسلامي. فهي تدعو إلى تقوية مبادرات منظمة المؤتمر الإسلامي في منع الصراع وبناء الثقة وحفظ السلام وحل الصراع والتأهيل فيما بعد الصراع بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية.

الكثير من المسائل المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن تتصل بالعالم الإسلامي وتبقى بالطبع قيد النظر المتواصل لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وهذه الحقيقة تبرهن على أهمية روابط التعاون والتنسيق القوية بين مجلس الأمن ومنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل الاستفادة من كلا النهجين العالمي والمحلي في معالجة هذه المسائل. وتتأكد أهمية ذلك أكثر عند النظر إلى حقيقة أن بعضا من أكبر المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وهذه الخبرة ميزة يمكن لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تستفيد منها في الحالات المناسبة في المستقبل.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي، بعضويتها المؤلفة حتى الآن من ٥٧ بلدا و ٥ دول مراقبة، لئن كانت لم تقتحم بعد ميدان عمليات حفظ السلام، فإن القرار الذي اعتمدته في اجتماعها الوزاري الأخير، الذي عقدته في أيار/مايو ٢٠٠٩، يفتح الباب أمام أنشطة محتملة في عدد من المجالات ذات الصلة. وذلك القرار دعا إلى تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين الدوليين لدراسة ورقة مفاهيمية أعدتها أمانة منظمة المؤتمر الإسلامي عن الدور المستقبلي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في صون السلام والأمن وحفظ السلام وحل الصراع.

إن بدء المناقشة على المستوى الوزاري وعلى مستوى الخبراء بشأن بناء القدرة في الجوانب المتعلقة بالسلام والأمن داخل منظمة المؤتمر الإسلامي أدى بالتأكيد إلى إثراء جدول أعمال الإصلاح الجديد لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي يشمل خطوات هامة اتُّخذت بالفعل مثل تأسيس مفوضية مستقلة لحقوق الإنسان ودائرة للتعاون الدولي والشؤون الإنسانية. وهذه الخطوات تبين أيضا تفهمنا لأهمية التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية في النهوض بالسلام والأمن.

وقد اضطلعت منظمة المؤتمر الإسلامي في الآونة الأخيرة بدور هام في العراق ونجحت في وضع حد للشقاق المذهبي بين الفصائل السنية والشيعية في المجتمع العراقي في عام ٢٠٠٦. وهذا التدخل ثبت أنه كان حاسم الأهمية في التقليل من موجة أعمال القتل التي أزهقت أرواح مئات الآلاف من أبناء الشعب العراقي. وإن نجاحه يمكن أن يقاس بحقيقة أنه ساعد على إزالة العامل الديني من الصراع في العراق. وإننا نعتزم متابعة مبادرتنا من خلال مكتبنا في بغداد.

ومن منظور هذه الرؤية الجديدة وانطلاقا من الشعور بالمسؤولية الذي يتطلب من منظمة المؤتمر الإسلامي أن تضطلع بأدوار استباقية أكثر وأوسع في مواجهة التحديات والأزمات التي تعصف بالعالم الإسلامي، فإننا شرعنا بالفعل في رسم نهجين مماثلين للصومال وأفغانستان يأخذان في الحسبان الطاقات الكامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومزاياها المقارنة ومعرفتها بالثقافات المحلية.

والواقع أن منظمة المؤتمر الإسلامي كان قد طُلب منها في ثمانينات القرن الماضي أن تدرس أزمة الحرب الأهلية في أفغانستان في أعقاب انسحاب القوات السوفياتية. وقد بذلت منظمة المؤتمر الإسلامي آنئذ جهود الوساطة بين الفصائل الأفغانية المتناحرة ونجحت في استعادة السلام والأمن هناك.

وفي الصومال، وهو عضو مؤسس لمنظمة المؤتمر الإسلامي، شاركنا بهمة وساهمنا في عملية التفاوض التي أدت إلى التوقيع على اتفاق جيبوتي وتشكيل الحكومة الانتقالية. وأعتقد أن استضافة آخر اجتماع لفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال في جدة، بالمملكة العربية السعودية، في مقر منظمة المؤتمر الإسلامي، كانت ناجحة جدا من حيث التحلي بشعور بالمسؤولية في تسلم دور أوسع في كفالة السلام والأمن في الصومال. وفي القريب العاجل سنفتتح مقر بعثة إنسانية في مقديشيو تتحول بمرور الزمن إلى مكتب كامل النشاط.

في العقد الماضي ركزت منظمة المؤتمر الإسلامي أنشطتها على استئصال الأسباب الجذرية للإرهاب التي ظلت تعصف ببعض المناطق من العالم الإسلامي. وقد لجأنا إلى استخدام الأساليب المحلية لتدمير بنيان التلقين المذهبي للإرهاب الذي بُني زورا وبهتانا على تفسير مضلل تماما لتعاليم الإسلام. وقد أفلحت أكاديمية الفقه الإسلامي التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في فضح هذا المخطط الخبيث وكشف النقاب عن أغراضه المضللة. وقد ساعد هذا الجهد على استرعاء انتباه الشباب إلى زور النزعة الاستكبارية للمتطرفين وسدد ضربة قوية لأنشطتهم وخفض إلى حد كبير عدد جرائمهم المشينة.

وقد برهن اتباع هذا الأسلوب في مواجهة هذه البلية على أنه يمكن حسم مشكلة عالمية بالعلاجات المحلية المقترنة بالتنسيق مع مجلس الأمن. وقد أظهرت التجارب السابقة أن محاربة الإرهاب بالوسائل العسكرية وحدها لم تسفر عن نتائج مقنعة. إن اللجوء إلى التدابير العسكرية يعني التصدي للأعراض بدلا من معالجة المرض. وبالنظر إلى أحداث الماضي ينبغي لنا أن نحلل بكل صراحة ما أحرزته الحرب على الإرهاب في السنوات القليلة الماضية لرؤية ما إذا كنا قد حققنا أي تقدم في الشفاء من المرض أم أننا تسببنا في نوع من تحول الفيروس وفي زيادة انتشاره.

وفي هذا السياق أود أن أشدد على أن طريق التصدي الأمثل لظاهرة الإرهاب يكمن في الجهود المبذولة لاستئصال الأسباب الجذرية للإرهاب.

هذا النهج يعني البدء في إنشاء قنوات اتصال مع الممثلين الوطنيين والمؤثرين في المجتمع المعين الذي يعاني من الإرهاب بغية كسبهم إلى جانبنا بمنحهم حوافز مناسبة وإقناعهم بالانتقال من التطرف ومحيطه إلى الاعتدال. وفي الوقت نفسه، ينبغي تهميش وعزل العناصر المتطرفة الأكثر راديكالية وتصلبا. وعندما يتحقق ذلك سيكون من الأسهل الانتقال تدريجيا إلى تهيئة واقع جديد يفضي إلى إحلال السلام والأمن الدائمين والمستدامين. وقد يثبت هذا النهج أنه مفيد جدا ولا سيما في مناطق العالم الإسلامي التي يعتبر أن التطرف فيها آخذ في الازدياد.

وبالمثل، ترى منظمة المؤتمر الإسلامي أن معالجة الصراعات من زاوية الأمن فحسب لا يمكن أن توصل إلى حلول دائمة وشاملة. ويجب على الحلول القصيرة الأجل أن تفسح المجال لإتباع النهج المتوسطة والطويلة الأجل التي تتطلب فهما سليما للأسباب الجذرية للصراعات التي غالبا ما تكمن في المظالم السياسية والتخلف والتأخر والافتقار إلى الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والشواغل المتعلقة بالحفاظ على الهويات الوطنية والعرقية والثقافية والدينية.

وكدليل على التزام منظمة المؤتمر الإسلامي بمعالجة المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية التي غالبا ما تكون الأسباب الجذرية للصراعات، فقد أنشأت صندوقا خاصا برأس مال قدره ١٠ بلايين دولار لتخفيف حدة الفقر في الدول الأعضاء ووضع برنامج خاص للتنمية في أفريقيا. ومثال واضح على ذلك هو مؤتمر المانحين المقبل الذي ستعقده المنظمة في آذار/مارس لإعادة الإعمار والتنمية في إقليم دارفور.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن منظمة المؤتمر الإسلامي ستستمر في الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين بكل وسيلة ممكنة، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد إحسان أوغلو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ألكسندر بافليوك رئيس إدارة التعاون الخارجي في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد بافليوك (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن خالص التعازي والتضامن مع شعب هايتي في هذه اللحظة المأساوية.

بالنيابة عن الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أود أن أشكر الرئاسة الصينية وجميع أعضاء مجلس الأمن على دعوة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لهذه المناقشة المواضيعية الهامة. وهذا هو الوقت المناسب لمناقشة المعتكف المحفز كثيرا الذي نظمه الأمين العام بان كي – مون على مدى اليومين الماضيين ولمتابعته المفيدة مع رؤساء المنظمات الإقليمية.

إن منظمة الأمن والتعاون بدولها الأعضاء الـ ٥٦، هي أكثر منظمات الأمن شمولا في المنطقة الأورو – أطلسية والأوراسية، ومعترف بها منذ عام ١٩٩٣ كمنظمة إقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق من هذا العام، ستحتفل المنظمة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لوثيقتها التأسيسية، أي وثيقة هلسنكي النهائية بمفهومها الذي يميزها للأمن التعاوني والشامل، الذي يشمل الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والبشرية.

ومنظمة الأمن والتعاون، بوصفها منظمة إقليمية، هي شريك للأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين منذ وقت طويل. فهي تسهم في جهود الأمم المتحدة بطريقتين هامتين. أولا، العمل بنشاط على تشجيع الدول الأعضاء فيها على التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، مثل القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ وفي بعض المجالات، تتعهد منظمة الأمن والتعاون بالتزامات إضافية مكملة لالتزامات الأمم المتحدة. ثانيا، تكمل منظمة الأمن والتعاون عمل الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع، وفي بعض الحالات أخذ زمام المبادرة في تيسير تسوية

الصراعات التي لم تحل في المنطقة، مثل صراعي ناغورني - كاراباخ وترانسنيستريا.

على مدى العامين الماضيين، وفي ثلاث مسائل معينة اختبرت الشراكة بين منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. ففي جورجيا، حيث عملت منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة معا لسنوات عديدة قبل آب/أغسطس ٢٠٠٨ في السعي إلى تشجيع الحل السلمي للصراع وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وبعد آب/أغسطس ٢٠٠٨، شهدت المنظمتان انسحابا متوازيا لوجودهما في الميدان. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، شاركت منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، في رئاسة مناقشات جنيف. وعلى الرغم من التحديات المستمرة على أرض الواقع، فما زلنا نحرز تقدما يرجع جزء كبير منه إلى تعاوننا الوثيق.

في كوسوفو، استمرت بعثة منظمة الأمن والتعاون في تنفيذ ولايتها، على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد ساعدت على ضمان الاستقرار في كوسوفو واستمرار الوجود الدولي هناك، بعد إعادة تشكيله.

ما برحت منظمة الأمن والتعاون، خارج حدود الدول الأعضاء فيها وفي حدود ولايتها التي حددها قرار المجلس الوزاري لعام ٢٠٠٧ في مدريد، تسهم في الجهود الدولية بقيادة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان. وفي العام الماضي، قام مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون، بالتعاون الوثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بنشر فريق دعم للانتخابات، متبعين جهودا مماثلة بذلت عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. كما ركزت منظمة الأمن والتعاون على تعزيز قدرة أفغانستان على إدارة حدودها مع جيرانها في آسيا الوسطى، بما في ذلك من خلال تدريب الموظفين الأفغان، في كلية أركان إدارة الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون التي افتتحت في دوشانبي بطاجيكستان في أيار/مايو.

في عام ٢٠١٠، ستستمر المنظمة في العمل عن كثب مع الأمم المتحدة بشأن هذه التحديات وغيرها من التحديات المشتركة الكثيرة، مثل الحد من التسلح وتدابير بناء الأمن والثقة؛ والتهديدات والتحديات عبر الوطنية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب؛ والتحديات الاقتصادية والبيئية، بما في ذلك أمن الطاقة وحماية بحر آرال؛ والتسامح وعدم التمييز، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن الديمقراطية وسيادة القانون.

غدا، سيتكلم وزير الدولة ووزير خارجية كازاخستان كانات سودابايف في جلسة المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في فيينا حيث سيبتدئ رسميا تولي كازاخستان رئاسة منظمة الأمن والتعاون لعام ٢٠١٠. وفي غضون ثلاثة أسابيع من الآن، في ٥ شباط/فبراير، سيتكلم أمام هذا المجلس ليرسم الخطوط العريضة لأولويات الرئاسة الكازاخستانية لمنظمة الأمن والتعاون لعام ٢٠١٠. وأعتقد أن الخطاب السنوي الثابت الذي يلقيه رئيس منظمة الأمن والتعاون هو أيضا ذو قيمة بالنسبة لأعضاء مجلس الأمن حيث أنه يوفر لهم معلومات من مصدر مباشر بشأن الحالة في منطقة منظمة الأمن والتعاون.

يكتسي عام ٢٠١٠ أهمية خاصة بالنسبة للأمن الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون وتعاون منظمة الأمن والتعاون مع الأمم المتحدة. فلأول مرة، سترأس منظمة الأمن والتعاون دولة من وسط آسيا. وما برح وسط آسيا يمثل تقليديا منطقة تتعاون فيها منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة بصورة وثيقة - من التصدي للصراع في

طاجيكستان في أوائل التسعينات إلى مساعدة دول المنطقة في تلبية احتياجاتها المتنوعة اليوم.

وهذا العام، ستمضي منظمة الأمن والتعاون قدما في الحوار المتجدد بشأن مستقبل الأمن الأوروبي. لقد أعطيت ما تعرف بعملية كورفو دفعة سياسية قوية من وزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون في اجتماع المجلس الوزاري الذي عقد في أثينا في كانون الأول/ديسمبر. كما لاحظ الوزراء باهتمام اقتراح كازاخستان عقدها مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون عام ٢٠١٠ وأناطوا بالمجلس الدائم إجراء مشاورات استكشافية لتحديد مدى التقدم المحرز في جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون وإبلاغ قراراتهم.

وتماشيا مع القرار الوزاري بشأن تعزيز عملية كورفو، سيتيح الحوار أيضا الفرصة لاستعراض آليات التعاون القائمة ودراسة إمكانيات زيادة تعزيز علاقات منظمة الأمن والتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى على أساس منهاج الأمن التعاوني لعام ١٩٩٩. وما زالت منظمة الأمن والتعاون ملتزمة تماما بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة وتقديم المساعدة إلى مجلس الأمن.

كما يتطلب صون السلام والأمن الدوليين التعاون الوثيق والتنسيق بين جميع المنظمات على الصعيد الإقليمي، فضلا عن تبادل المعلومات والخبرات بين المناطق. ومن هذا المنطلق، تستمر منظمة الأمن والتعاون في إجراء حوار نشط مع شركائها في البحر الأبيض المتوسط وآسيا من أجل التعاون – بما في ذلك اليابان، العضو حاليا في مجلس الأمن – وشعرت المنظمة في العام الماضي بسعادة غامرة إذ رحبت بأستراليا بصفتها الشريك الثاني عشر من أجل التعاون، مما يضيف إلى مداولاتنا منظورا جديدا يتعلق بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفضلا عن ذلك، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتبادل الخبرات بصورة واسعة مع المنظمات الإقليمية في أنحاء العالم الأخرى، والكثير منها ممثل في هذه القاعة. وفي هذا السياق أيضا، ترحب المنظمة بشدة بهذه المناقشة المواضيعية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد بافليوك على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غاري كينلان، الممثل الدائم لأستراليا، الذي سيتكلم باسم منتدى جزر المحيط الهادئ.

السيد كينلان (تكلم بالإنكليزية): في البداية، وباسم الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ، أود أن أعرب عن تعازينا لحكومة وشعب هايتي ولأسر وزملاء موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في هذه الكارثة. ومن المؤكد أن منطقة المحيط الهادئ تدرك تماما الآثار المدمرة التي تخلفها الكوارث الطبيعية وأهمية الاستجابة المنسقة والسريعة من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. وأود أن أشكر الأمين العام على الاستجابة السريعة للأمم المتحدة. وبلدان المحيط الهادئ مستعدة للمساعدة ما أمكننا ذلك، وقد بدأ بلدي، أستراليا، بالفعل في الاستجابة.

أتكلم اليوم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ. والأمين العام للمنتدى، الأونرابل السيد تويلوما نيروني سلاد، حاضر معي أيضا.

كما يعلم الأعضاء، فإن المحيط الهادئ منطقة جغرافية كبيرة جدا ومترامية الأطراف تضم بعضا من أصغر دول العالم وأضعفها. ومنتدى جزر المحيط الهادئ هو أبرز منظمة حكومية دولية في المنطقة. والمنتدى يسهم إسهاما كبيرا في السلام والأمن في منطقته، ومن ثم، فإننا نرحب بهذه الفرصة اليوم للإسهام في نظر المجلس في هذه القضية.

ونود بصفة خاصة أن نشكر الصين على دورها في مبادرة اليوم.

سيدي الرئيس، تشيرون عن حق في ورقتكم المفاهيمية (S/2010/9) إلى أنه بينما يضع ميثاق الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن صون الأمن الدولي على عاتق مجلس الأمن، فإنه يقر أيضا عن قصد بأن المنظمات الإقليمية يمكنها، في الظروف المناسبة، اتخاذ إجراءات لصون السلام والأمن ودعمهما بين الدول الأعضاء فيها. وفي الواقع، فإن ذلك أصبح لا محالة جزءا مكملا مهما من البنية الدولية للسلام والأمن. وعندما تكون الدول الأعضاء قادرة على اتخاذ إجراء لحل مشاكلها، فإنه ينبغي لها بوضوح القيام بذلك. ويأتي دور الأمم المتحدة في الصدارة ويجب أن يكون كذلك، لكن الدول الأعضاء ومنظماتها لها بوضوح دور في مساعدة نفسها في منع الأزمات وفي التصدي لها بنفس الدرجة. وغالبا ما تكون الأنظمة الأفضل للحل المبكر للصراعات والآليات الأفضل للإنذار المبكر بشأن الأزمات الناشئة أقوى وأكثر يقظة على المستوى الإقليمي. وبالتالي، فإن وجود علاقة عضوية قوية مع الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي ومع نيويورك أمر ضروري في بنيتنا الإقليمية والعالمية.

يعمل منتدى جزر المحيط الهادئ، منذ إنشائه في عام ١٩٧١، على تطوير استجابات جماعية قوية للمسائل الإقليمية وعلى تعزيز الحكم الرشيد والمبادئ الديمقراطية بين أعضائه. وتنفيذا لتلك المبادئ، وضع المنتدى إطارا مهما للتعامل مع الصراعات العنيفة والقلاقل المدنية والأزمات السياسية التي قد تهدد السلام والأمن الإقليميين، بما في ذلك إعلان إيتوتاكي لسنة ١٩٩٧ وإعلان بيكيتاوا لسنة ٢٠٠٠.

وفي إعلان بيكيتاوا، تعهد زعماء المنتدى تحديدا بأن تعزز بلدانهم الحكم الرشيد والحريات الفردية والعمليات والمؤسسات الديمقراطية وأقروا بمسؤوليتهم عن مساعدة الدول الأعضاء في المنتدى في أوقات الأزمات. وقبلوا، بقيامهم بهذا، تحمل المسؤولية الجماعية بوضوح. وتماشيا مع المبادئ التي يتضمنها هذان الإعلانان، طوّر المنتدى سجلا باهرا بالإجراءات المتخذة للتعامل مع التهديدات للسلام والأمن الإقليميين، بما في ذلك في بوغانفيل وجزر سليمان وفيجي.

وقد كانت عملية سلام بوغانفيل شاهدا على التعاون الناجح بين الأمم المتحدة والمنتدى، حيث عمل فريق مراقبة السلام المعتمد من المجلس مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في شراكة، ومع حكومة بابوا غينيا الجديدة وغيرها من الحكومات في المنطقة لإحلال السلام والاستقرار في بوغانفيل بعد قرابة ١٠ أعوام من الصراع.

وتضطلع بعثة المساعدة الإقليمية التي أرسلها المنتدى إلى جزر سليمان بدور حاسم الأهمية في دعم تحقيق الاستقرار في جزر سليمان وإعادة إعمارها بعد صراع عرقي طاحن في أواخر التسعينيات من القرن الماضي وحتى أوائل القرن العشرين. وما زالت البعثة قائمة حتى اليوم.

وفي فيجي، لم يتوان المنتدى في التزامه بأولوية المبادئ الديمقراطية ويسعى إلى العمل مع جميع الأطراف بشكل بناء لاستعادة المؤسسات الديمقراطية بعد الانقلاب. وفي هذا الصدد، يرحب المنتدى على وجه الخصوص بدعوة مجلس الأمن المبدئية إلى استعادة الديمقراطية مبكرا في فيجي.

بدأ المنتدى أيضا، بالطبع، في التصدي للتحديات الأمنية غير التقليدية، كما ينبغي له أن يفعل. وتغير المناخ يمثل تهديدا وجوديا لعدد من أعضاء المنتدى. وهذا ليس تهديدا في المستقبل: إنه تهديد لهم اليوم. وفي ٣ حزيران/يونيه

من العام الماضي، اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء قرارها التاريخي ٢٨١/٦٣ بشأن الصلة بين تغير المناخ والأمن. ودعا ذلك القرار جميع أجهزة الأمم المتحدة المعنية، بما فيها هذا الجهاز، إلى تكثيف جهودنا في النظر في تغير المناخ والتعامل معه، بما في ذلك تداعياته الأمنية المحتملة.

وشدد التقرير اللاحق للأمين العام (A/64/350) كذلك على الحاجة الملحة إلى بذل جهود فعالة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه باعتبار ذلك أفضل سبيل لتقليل آثاره إلى حدها الأدنى، بما فيها عواقبه الوخيمة ذات الصلة بالأمن. وما زالت هذه المبادرة ملزمة. وجزر المحيط الهادئ ومنتدى جزر المحيط الهادئ على أتم الاستعداد للعمل مع مجلس الأمن للتصدي لجميع هذه التحديات.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد كينلان على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مراد بيك سانسزباييفيتش إيمان عليييف، الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون.

السيد إيمان عليييف (تكلم بالروسية): في البداية، وباسم منظمة شنغهاي للتعاون، أود أن أعرب عن تضامننا وتعاطفنا مع حكومة وشعب هايتي حيال الزلزال المأساوي والعنيف بصورة لم يسبق لها مثيل في ذلك البلد.

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن في هذه الجلسة. وفي نفس الوقت، فإن لديَّ أيضا مهمة سارة تتمثل في شكر الأمين العام بان كي – مون على هذا الاجتماع الممتاز لرؤساء المنظمات الدولية الإقليمية الذي اختُتم بنجاح أمس. وأنا متأكد من أن هذه المحافل ستحظى بالدعم الشامل للبلدان والأوساط المتعددة الأطراف. ويمكن بالتأكيد توسيع قائمة المشاركين في الاجتماعات المستقبلية. وأعتقد أن من الواضح للجميع أن هذه النماذج للعمل المشترك يمكن أن تعزز بناء القدرات الفكرية والمعلوماتية اللازمة لإنشاء وتنفيذ مشاريع وبرامج مشتركة تكون مثمرة ومفيدة للجميع.

على الرغم من السيرة التاريخية والزمنية القصيرة لمنظمة شنغهاي للتعاون، فإن المنظمة تشهد بوضوح نموا ديناميا باعتبارها محفلا دوليا فعالا أُنشئ بغية إقامة تعاون منصف ومفيد بصورة متبادلة بين الدول الأعضاء فيه، التي توحدها أيضا الرغبة في كفالة الأمن والاستقرار والرخاء في المجال الأوروبي الآسيوي بأكمله.

وحددت الدول الأعضاء في منظمتنا النقاط التالية باعتبارها أولوياتها الأساسية العاجلة: كفالة الأمن الإقليمي؛ ومكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وغير ذلك من أشكال الجريمة العابرة للحدود الوطنية؛ والمساعدة في التعاون التجاري والاقتصادي وغيرهما من أشكال التعاون؛ والتقريب بين الشعوب وإقامة صداقة بينها.

وفي هذا السياق، تضطلع منظمة شنغهاي للتعاون اليوم بالفعل بدور كبير في صون السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وكذلك في تهيئة الظروف الضرورية المؤاتية للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية والبشرية المستدامة والطويلة الأجل لشعوب بلداننا.

وفي الوقت نفسه، تواصل بثبات التوسع والاستفادة من علاقاتها مع المنظمات والوكالات الدولية الأخرى، بما فيها تلك التابعة للأمم المتحدة.

ولا شك في أن الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون ستسعى لتعزيز وتطوير منظمتها، وتعزيز سلطتها وأهميتها في العالم على نحو دائم، خاصة في الظروف التي

برزت في ظلها مشاكل عالمية مثل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والقضايا البيئية والإرهاب وجرائم المخدرات وغيرها.

ويجري تنفيذ مساهمتنا في تطبيع الحالة في أفغانستان من خلال فريق الاتصال المخصص المشترك بين منظمة شانغهاي للتعاون وأفغانستان. وقد أعربنا عن بالغ قلقنا إزاء تهديد الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة الناجمة عن عدم الاستقرار في أفغانستان، وذلك في المؤتمر الخاص الذي نظم العام الماضي في إطار منظمة شانغهاي في العاصمة الروسية، موسكو. وفي إطار البرنامج الدولي لمساعدة أفغانستان، تقدم الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي، مساهمات ثنائية فعالة من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية لهذه الدولة التي عانت طويلا، بما في ذلك شق الطرق ومنشآت الطاقة والمستشفيات والمدارس.

ويصل إجمالي قيمة المعونة المجانية التي قدمتها الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي لأفغانستان إلى ٢٢٠ مليون دولار. ومن المعروف جيدا أيضا أن عددا من الدول الأعضاء في المنظمة شطب جزءا كبيرا من الدين الخارجي المستحق له على أفغانستان.

وحيث أن أنشطة منظمة شانغهاي تقوم على مبادئ حسن الجوار والمنفعة المتبادلة والمساواة واحترام تنوع الثقافات والرغبة في تحقيق التنمية المشتركة وإقامة العلاقات مع بلدان ومنظمات دولية أخرى، فإنها تتطور وفقا لمبادئ الثقة المتبادلة وعدم الاعتداء تجاه الجميع والشفافية والانفتاح. كما يعني هذا أن منظمة شانغهاي ستكون في المستقبل منفتحة لإقامة اتصالات وعلاقات متنوعة وتعاون لاحق يحقق المنفعة المتبادلة مع البلدان والمنظمات الدولية المهتمة الأخرى التي تتشاطر قيمنا.

وفي هذا السياق، تولي المنظمة أهمية كبيرة للشراكة مع الأمم المتحدة على أساس إقرار منظمة شانغهاي بالدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عالم اليوم، خاصة في التصدي للتحديات والمشاكل العالمية سالفة الذكر. وترى منظمة شانغهاي أيضا أن هناك ضرورة لعمل كل ما في استطاعتنا لتعزيز مهمة الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أنوه بشكل خاص باتخاذ الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين قرارا بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شانغهاي (القرار ١٨٣/٦٤). ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون ستبذل قصارى جهدها لكفالة التنفيذ العملي لأحكام ذلك القرار، وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في المجالات ذات الصلة ولصون السلم والاستقرار الإقليميين وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وأعتقد أن اتخاذ ذلك القرار يمثل اعترافا بالدور المتنامي لمنظمة شانغهاي للتعاون في صون السلم وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة ومكافحة الإرهاب والتطرف والنهوض بالتعاون الإقليمي في مجالات مثل التجارة والاقتصاد والطاقة والنقل.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لي للمشاركة في مناقشة اليوم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد إيمان عليييف على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن تعازينا ومواساتنا القلبية لحكومة وشعب هايتي، وللأمم المتحدة، على الخسارة المأساوية في الأرواح والإصابات والدمار بعد الزلزال المدمر في هايتي. نتوجه بدعواتنا وتضامننا مع أسر الضحايا.

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المهمة التي جاءت في وقتها. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه وأرحب بنائبة الأمين العام، السيدة ميغيرو، الحاضرة معنا اليوم. وأود أيضا أن أشكر رؤساء وممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على بياناتهم.

تتيح هذه المناقشة لمجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فرصة لتبادل الآراء والتركيز على كيفية تعزيز تعاونها في صون السلم والأمن الدوليين. وتقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن، لكن تعقد تهديدات السلم والأمن في مناطق العالم المختلفة يتزايد، وقدرة الأمم المتحدة أصبحت تستخدم فوق طاقتها. ولذلك، بات من الضروري تعزيز الشراكة التي تكون فيها للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جميعا أدوار مهمة للاضطلاع بها في صون السلم والأمن الدوليين.

ونحن مقتنعون بأن بناء علاقة فعالة واستراتيجية له منافع جمة. ولدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مساهمة كبيرة لتقديمها. لديها مزايا المعرفة المحلية والقرب الجغرافي والقدرة على التعبئة والاستجابة بسرعة. لكن بعضها يحتاج إلى الموارد المالية والقدرة الفنية للاضطلاع بهذه المهمة.

ولا بد أن تقدم الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين الدعم الفعال الذي يمكن التنبؤ به وفي وقته للمنظمات الإقليمية عندما تضطلع بأنشطة وعمليات تأذن بها الأمم المتحدة تهدف إلى صون السلم والأمن الدوليين. وعلى سبيل المثال، أظهر الاتحاد الأفريقي تصميمه والتزامه وقدرته على منع الصراعات والوساطة بشأنها وحلها في القارة. ويعمل على إنشاء صرح للسلم والأمن الشاملين، كما أكد حاجة دوله الأعضاء إلى التقيد بالدساتير، والحكم الديمقراطي وسيادة القانون.

إن منع الصراعات والوساطة بشأنها وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام أدوات أساسية لا غنى عنها في صون السلم والأمن الدوليين. وتتعزز فعالية تلك الأدوات من خلال توثيق التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولذلك، تعتبر أوغندا أن هذه المناقشة جزء من عملية متواصلة. ونشير إلى المناقشتين البناءتين بشأن تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة اللتين عقدتا في آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي.

ولا بد أن يواصل مجلس الأمن الانخراط وتبادل الآراء مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الطرق العملية لتعزيز هذه الشراكات المفيدة. كما ندعو إلى تعزيز التفاعل والتنسيق والتشاور المنتظم بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانات ومفوضيات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا النهج سيعزز التكامل و يقلل ازدواجية الجهود إلى أدنى حد.

وأخيرا نشكر وفد الصين على إعداده للبيان الرئاسي الذي تؤيده أوغندا.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الأمين العام وغيره في الإعراب عن بالغ أسانا لشعب هايتي، ولموظفي الأمم المتحدة الذين لا يزال مصيرهم مجهولا، بما في ذلك قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقلوب العالم مع هايتي في أعقاب هذا الزلزال المدمر. وقد وجه رئيس وزراء بلدي رسالة تعاطف ودعم إلى الرئيس بريفال. وتستجيب المملكة المتحدة بعملية للإنقاذ وتوفير معدات الإسعاف في حالات الطوارئ، ويتوجه فريق إلى البلد لتقييم الاحتياجات الإنسانية على الأجلين القصير

والطويل. ونحن على استعداد لتقديم أي دعم إضافي مطلوب لمساعدة شعب هايتي على التعافي من هذا المصاب الجلل.

وأشكركم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم. كما أود أن أشكر الأمين العام وجميع ممثلي المنظمات الإقليمية على إحاطاتهم الإعلامية هذا الصباح. وقد كانت فرصة قيمة أن نعلم بمعتكف الأمين العام معهم في وقت سابق من هذا الأسبوع.

ومثلما سمعنا هذا الصباح، تتشاطر الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية العديد من الأهداف المشتركة. ويمكن للتعاون الوثيق بينها أن يزيد ما تحدثه من أثر إلى أقصى حد، بما في ذلك في بعض من أصعب البيئات الأمنية والسياسية في العالم اليوم. وينبغي لمجلس الأمن أن يحافظ على أسبقيته فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وتعاون المجلس مع المنظمات الإقليمية جيد فعلا، غير أنه لا يزال هناك، في رأينا، الكثير مما يمكن أن نقوم به معا في مجالات مثل الدبلوماسية الوقائية والوساطة وتسوية الصراعات. وأود أن أسلط الضوء على خمس مسائل اليوم.

تتعلق المسألة الأولى بالاتحاد الأوروبي، الذي يقدم فعلا مساهمة كبيرة في السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. فالاتحاد الأوروبي ينشر حاليا أكثر من ٣ ٠٠٠ جندي وما يزيد على ٤ ٠٠٠ من الموظفين المدنيين في عمليات لإدارة الأزمات في مناطق من البلقان وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى خليج عدن. كما أنه، مثلما أشار إلى ذلك السفير سيرانو في وقت سابق، يعمل مع الأمم المتحدة في ثمانية مسارح أزمات رئيسية في العالم. وفي عام ٢٠٠٩، وفر الاتحاد الأوروبي أكثر من ٤٠٠ مليون يورو من التمويل لأنشطة تثبيت الاستقرار وبعثات لإدارة الأزمات. وستواصل التغييرات التي أدخلتها معاهدة لشبونة على التمثيل الخارجي للاتحاد الأوروبي تعزيز مساهمته الدولية.

ثانيا، تقود منظمة حلف شمال الأطلسي القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوامها ٧٠ ٠٠٠ جندي، التي أذنت بها الأمم المتحدة، والتي تساعد الحكومة الأفغانية على استتباب الأمن في المنطقة. ويجب أن نستفيد من مذكرة التفاهم بين منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨، ونواصل تعزيز التعاون بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة على استعداد لقبول المساعدة من منظمة حلف شمال الأطلسي. ويتعين على منظمة حلف شمال الأطلسي أن تكون على استعداد لتقديمها في مجالات مثل إصلاح قطاع الأمن، فضلا عن المساعدة العسكرية عند الاقتضاء. وتقدم منظمة حلف شمال الأطلسي خبرة سياسية وعسكرية وقدرات عسكرية لا نظير لها.

ثالثا، تكتسي الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية استراتيجية حيوية. وقد أيدنا بشدة جهود الأمين العام وجهود الاتحاد الأفريقي لتعزيز تلك الشراكة. وقد انصبت المناقشة في معظمها حتى الآن على حفظ السلام، غير أن نطاقها في رأينا ينبغي توسيعه لتشمل إمكانية القيام بعمل مشترك لمنع نشوب الصراعات وزيادة التركيز على بناء السلام. ونتطلع إلى الحصول على مزيد من النصح من الأمين العام، وإلى العمل الجاري لفرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

رابعا، يشكل الصومال نموذجا هاما للعمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما ما يقومان به من عمل دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي لا تزال تضطلع بدور حاسم لفسح المجال أمام الحكومة الاتحادية الانتقالية لكي تصبح أكثر فعالية وتوسع نطاق قاعدتها السياسية. كما يساهم الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في الصومال، بقيادته لفرقة العمل المعنية بمكافحة القرصنة

وتوفير تمويل مقداره ٣٥,٥ مليون يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأخيرا، ستشكل أفغانستان اختبارا رئيسيا لهذه الشراكات الدولية، لا سيما في الفترة القادمة. وكما قلت في المجلس في الأسبوع الماضي، نأمل أن ينشَّط مؤتمر لندن الذي سيعقد في ٢٨ كانون الثاني/يناير العمل الدولي دعما للحكومة الأفغانية. وستضطلع الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الإقليمية كافة بأدوار هامة.

وقد أبان الآباء المؤسسون للأمم المتحدة عن قدر هائل من الاستبصار عندما قاموا، في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بتسليط الضوء على الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية. غير أنني أظن أنه حتى هم سيكونون مذهولين بعض الشيء إزاء نطاق التعاون وتنوعه. ومسؤوليتنا في المجلس هي أن نحدد التوجه الاستراتيجي لذلك التعاون بتركيز جهودنا على أشد التحديات التي تشمل أفغانستان والصومال، ولكن أيضا أن نستشرف آفاق المستقبل ونتطلع إلى نظرة أكثر اتساقا للتعاون الدولي تشمل كامل دورة الصراعات.

وفي الختام، نؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي أعده وفد الصين.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): مرة أخرى، تتعرض هايتي لمأساة. وكما نعلم جميعا، فقد عانى ذلك البلد كثيرا ولسنوات عديدة، وتطلب الأمر توفير الدعم من المجتمع الدولي لوضع أساس تحقيق التنمية فيه، مثلما لاحظ المجلس عندما زار هايتي في آذار/مارس ٢٠٠٩. ونعرب عن صادق تعازينا لهايتي حكومة وشعبا، ولجميع الحكومات التي تضرر رعاياها بالمأساة في الميدان، وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المتواجدة في البلد.

وقد اتخذت حكومة الرئيس كالديرون قرارات فورية بالتنسيق مع حكومة هايتي، ويسافر فريق خبراء واستشاريين يتألف من أطباء أخصائيين في علاج الجراح الناجمة عن انهيار المباني، وأخصائيين في البحث والإنقاذ، وخبراء في تقييم الخسائر وإدارة حالات الطوارئ، إلى بور - أو - برانس ليحدد، دعما لحكومة هايتي، نوع المساعدة التي ستحتاج إليها تحديدا. كما اتصل رئيس وحكومة المكسيك بحكومات أخرى بغية توفير ما يلزم من تنسيق للمعونة التي سيتعين تقديمها إلى هايتي.

ونرحب بالقرار الذي اتخذه الوفد الصيني لاختيار هذا الموضوع المناسب تماما لهذه المناقشة المواضيعية لمجلس الأمن. والواقع أن هذه الجلسة تشكل متابعة لمناقشة كانت المكسيك قد شجعت على إجرائها في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ خلال عضويتها السابقة بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. ونرحب بممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الذين انضموا إلينا في هذه الجلسة اليوم. ونرحب بهذه الفرصة لإجراء تبادل للآراء بشأن الكيفية التي يمكننا بها أن نحدد صيغة متسقة للتعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية العاملة في مجال السلم والأمن.

وقد فطن مؤسسو الأمم المتحدة على نحو مستبصر إلى تحديد مزايا إقامة علاقة وثيقة بين المنظمة الجديدة وما يسمى بالترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بتسوية النزاعات بالطرق السلمية وتنفيذ التدابير القسرية، وفقا للحالات والإجراءات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ذاته. ومن الهام أن نتذكر ذلك.

كما ينبغي أن نتذكر أن بلدان أمريكا اللاتينية اضطلعت حينئذ بدور هام في تعزيز هذه الرؤية، التي انبثقت عن مؤتمر تشابولتيبيك في المكسيك الذي عقد قبل مؤتمر سان فرانسيسكو.

أود أن أشير إلى أن وفد بلادي يدرك أنه بالرغم من التطورات الهامة الأخيرة التي حدثت، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لم يبلغ بعد طاقته الكاملة وينبغي تعزيزه بشكل كبير.

إن العمل المشترك الذي تضطلع به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أثيوبيا وإريتريا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، بالمواكبة مع العمل المضطلع به بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي في تشاد والسودان والكونغو، ومع منظمة الدول الأمريكية في هايتي، يقدم دليلا مقنعا على مساهمة المنظمات الإقليمية في الجهود التي يبذلها مجلس الأمن من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ويمكن أن نشاهد العنصر الهام للتعاون بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات في الحالات التي نحتاج فيها إلى كفالة الحفاظ على السلام عن طريق إيفاد بعثات مشتركة أو مختلطة، من قبيل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وكما يحدث في حالات أخرى، فإن الموارد البشرية والمادية التي يمكن أن توفرها المنظمات الإقليمية، بالنظر إلى نطاق الولايات والقدرات الضرورية، قد أثبتت قدرتها على توفير خيار مناسب وفعال.

ويجب أن نحلل هذه الخبرات والدروس المستفادة لتعزيز الاتساق داخل مجلس الأمن، مما يسمح بتنفيذ التنسيق الواجب واتخاذ القرارات المشتركة مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. ويدرك وفد بلادي أن المبادرات التي تتخذها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المراحل المبكرة من الصراع، بالاستفادة من آليات الإنذار المبكر ومنع الصراعات، يمكن أن تكون حاسمة في تجنب الحاجة إلى اتخاذ المجتمع الدولي بصفة عامة إجراءات أوسع نطاقا. وعلى وجه الخصوص، قد أثبتت قدرة تلك المنظمات على تعزيز التسوية السلمية للتراعات، عن طريق الوساطة والوسائل الأخرى، بوضوح فعاليتها وأهميتها.

وينطبق الشيء نفسه على مرحلة بناء السلام والإعمار الوطني، حيث تُدعى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى الاضطلاع بدور أساسي في تحقيق الاستقرار ومنع أي تصعيد جديد للعنف. إن المعرفة المتعمقة للمنظمات الإقليمية بالأسباب الكامنة وراء اندلاع الصراعات المحلية والتحديات الأمنية الأخرى توفر لها ميزة نسبية مقابل العناصر الفاعلة من خارج المنطقة. وفي جميع الحالات، يُعد تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عنصرا لا غنى عنه في مواجهة الأسباب الهيكلية للصراعات وضمان تحقيق السلام والاستقرار في المدى المتوسط، مع الأخذ في الاعتبار الصلة التي لا تنفصم بين الأمن والتنمية.

ويجب أن نستفيد بالكامل من الخبرات المعينة للمنظمات الإقليمية في كل مجال من مجالات اختصاصها وفي سياق ولاية كل منها. ولذلك نرحب بالتشديد في مناقشة اليوم وفي مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد لاحقا في هذه الجلسة على منع الصراعات وبناء السلام. وندرك أنه ينبغي أن يركّز مجلس الأمن والأمين العام انتباههما على كلا هذين المجالين.

اسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى عدد من المجالات التي يشعر فيها وفد بلادي أن الجهود التي يبذلها مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى يمكن أن تكمل أعمال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولن أذكر هنا سوى المجالات المتعلقة بتعزيز سيادة القانون، وتشجيع حقوق

الإنسان، وحماية المدنيين، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، يؤكد القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) على دور المنظمات الإقليمية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك تيسير عملية تحديد هذه الأسلحة وتعقّبها. ونحن نعلم أن الاتجار بهذه الأسلحة يؤجج الصراعات. ولهذا السبب قطع عدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية شوطا كبيرا لمنع تلك التجارة. وسيحقق التركيز المتكامل الرئيسي على هذا الموضوع، الذي يجعل من الممكن تكرار النجاحات السابقة، قيمة كبيرة للأمم المتحدة. وينطبق الشيء نفسه على المشاكل الإقليمية الأخرى، من قبيل الجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول إن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الممثلة هنا ولايات وقدرات متنوعة. ولذلك، لن نستطيع أن نقدم نموذجا وحيدا للتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وجميع هذه المنظمات. ومع ذلك فإنه من الجلي أن كل هذه المنظمات يمكنها أن تساهم في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وعلى أساس مبدأ التكامل، يمكننا أن نستخدم الميزات النسبية لكل منظمة بشكل أكثر ترشيدا وفعالية.

ولذلك ينبغي أن نعمل معا من أجل وضع مبادئ مشتركة تمكّننا من استخدام هذه العلاقات بصورة أفضل، وفقا لقواعد القانون الدولي. ومن الأمور الحيوية أن نقيم آليات للتشاور بين الهيئات الإقليمية المعنية ومجلس الأمن، بما في ذلك إجراء حوارات تفاعلية دورية. لقد وضعنا بالفعل برنامج عملنا المشترك؛ ونحتاج الآن إلى زيادة تحديد الكيفية التي يمكن أن نعمل بها معا بشكل وثيق لمصلحتنا المشتركة، على النحو الوارد في عام ١٩٤٥.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنقل تعازينا الخالصة لفقدان الأرواح والإصابات والدمار الذي خلفه الزلزال الذي وقع في هايتي. اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن قلقنا العميق فيما يتعلق بجنود وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الذين لا يزالون في عداد المفقودين. كما أن قلوبنا وصلواتنا مع جميع من تضرروا من جراء هذا الزلزال، ونبدي استعدادنا لمساعدة شعب هايتي.

تود الولايات المتحدة أن تعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تقديرها لتنظيم هذه المناقشة الهامة التي جاءت في وقتها. كما نرحب بمبادرة الأمين العام، بعقد جلسة للمنظمات الإقليمية للنهوض بالحوار والتعاون في أوائل هذا الأسبوع. ونشكر ممثلي المنظمات الحاضرين هنا اليوم على تعليقاتهم وعلى مساهماتهم في الحفاظ على السلام والأمن.

ونشاطر الأهداف الواردة في مشروع البيان الرئاسي الذي أعدته الصين، وهي زيادة تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة. وفي حين تقع على مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تضطلع بدور هام في منع الصراعات وإدارتها وحلّها. ويتجلى ذلك الدور بكل وضوح في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ويتم التشديد على أهميته في مختلف القرارات والبيانات الرئاسية الصادرة عن مجلس الأمن.

ومع أخذ كل هذا بعين الاعتبار، أود أن أدلي بأربع نقاط. أولا، للمنظمات الإقليمية منظورات فريدة وتفاهم على الصعيد المحلي بشأن الصراعات والمبادئ الثقافية والتحديات الأمنية في مناطقها. وغالبا ما توفر لها هذه المعرفة ميزات نسبية في منع الصراعات أو حلها. ولهذه المنظمات، في حالات كثيرة، تأثير هائل على أطراف النزاع.

وتشعر الولايات المتحدة بالفخر لعضويتها في ثلاث من المنظمات الممثلة هنا اليوم، وهي: منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية. ونساهم في العمليات التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي والتي توفر الأمن والاستقرار في أفغانستان وكوسوفو، وتلك التي تكافح القرصنة قبالة السواحل الصومالية. كما نعمل بشكل وثيق مع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تلك المنظمة التي تكافح من أجل منع حالات الصراعات والوساطة فيها وحلها في منطقة تمتد من فانكوفر حتى فلاديفوستوك.

ومنظمة الدول الأمريكية هي أقدم منظمة إقليمية، جاءت قبل الأمم المتحدة، وقيادتها في نصف الكرة الغربي ذائعة الصيت. وما فتئت قيادة المنظمة هامة في دعم الاستقرار في هايتي وفي العمل سلمياً على استعادة النظام الديمقراطي الدستوري في هندوراس.

واسمحوا لي بأن أقول كلمة عن الاتحاد الأوروبي، وهو الشريك الهام في إدارة الأزمات في أوروبا وخارجها. إن الولايات المتحدة تهنئ الاتحاد الأوروبي على تنفيذ معاهدة لشبونة، التي ستمكنه حتى من أن يكون شريكاً أقوى.

نقطتي الثانية هي أنه من مصلحة الأمم المتحدة أن تعمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع الصراعات أو لحلها بعدما تظهر. وترحب الولايات المتحدة بالتعاون في ما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إدارة الأزمة التي حدثت مؤخراً في غينيا، بما في ذلك عمل لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة.

إننا نرحب بالدور المتنامي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في منطقتها، وبالخطوات التي اتخذتها لمواجهة التحدي الذي تشكله بورما للمنظمة وللمجتمع الدولي. وفيما تستعد بورما لإجراء انتخابات هذه السنة – وهي الانتخابات الأولى منذ عام ١٩٩٠ – من الأهمية بمكان للأمم المتحدة وللرابطة ممارسة الضغط لإجراء حوار سياسي داخلي كخطوة صوب إجراء انتخابات ذات مصداقية.

ونحن نحيّي أيضاً التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ودعم المنظمة لقوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال.

ثالثا، إننا ندعم الأمم المتحدة في تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية على صون السلام والأمن، ولا سيما في مجال حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، سوف نواصل دعم الجهود لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على التخطيط لعمليات حفظ السلام وإدارتها والإبقاء عليها، فضلاً عن الجهود الجارية لتعزيز العلاقات الاستراتيجية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وسوف تظل الولايات المتحدة أيضاً مساهماً ثنائياً رئيسياً في عمليات السلام الأفريقية عن طريق مبادرات التدريب وتوفير العتاد.

أخيراً، نشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على المساعدة في كفالة التنفيذ الفعال للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخراً بشأن المرأة والسلام والأمن، وبشأن الأطفال والصراع المسلح، وبشأن حماية المدنيين. ونشجعها كذلك على تأدية دور أكبر في جهود بناء السلام.

إن مناقشتنا اليوم تبرز التعاون القائم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة الأزمات. وترحب الولايات المتحدة بإجراء مزيد من المناقشات وباتخاذ مزيد من الإجراءات لتعميق ذلك التعاون.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): علمت النمسا مع بالغ الحزن بالزلزال المروع الذي ضرب هايتي الليلة الماضية. ونحن متأثرون ومصدومون بعمق إزاء

الخسائر المأساوية في صفوف الشعب الهايتي والأمم المتحدة الموجودة في الجزيرة على حد سواء. واسمحوا لي بأن أعرب عن التعازي العميقة من حكومتي وبلدي لهايتي حكومة وشعباً ولأسر الذين فقدوا أرواحهم في خدمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الجزيرة. وبلدي يشارك بنشاط في الجهود الطارئة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي حالياً. ونحن ننظر أيضاً في احتمالات الإسهام وطنياً على أفضل ما يكون في هذه الحالة الصعبة والمأساوية جداً.

وأود أن أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم المناقشة الجارية اليوم وعلى مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا، الذي يبني على العمل الذي تم البدء به مع القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) قبل قرابة خمس سنوات. واسمحوا لي كذلك أن أشكر الأمين العام وممثلي المنظمات الإقليمية على بياناتهم.

تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

لقد كرر مجلس الأمن التأكيد من جديد على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع الصراعات وإدارتها وحلها وفقاً للفصل الثامن من الميثاق. وفي ضوء التحديات القائمة في القرن الذي نعيش فيه، من الواضح أن الأمم المتحدة لا يسعها أن تعمل منفردة لصون السلام والأمن الدوليين، وإنما يقتضي ذلك أن تستكمل عملَها المنظماتُ الإقليمية، مع فهمها للصراعات وأسبابها الجذرية وقدرتها على التصدي لها. وفي العديد من الحالات، فإن الملكية الإقليمية مفتاح نجاح جهود حفظ السلام التي يبذلها المجتمع الدولي والأمم المتحدة على الأرض. وأغلب الأحيان، يمكن توفير الملكية الإقليمية تلك على أفضل وجه عن طريق مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

ومثلما أشار الأمين العام، فإن التحديات الماثلة أمام التعاون الفعال تكمن في كفالة التقسيم الواضح للعمل وتوزيع الأدوار والمهام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. والاتحاد الأوروبي، بما لديه من سياسة مشتركة للأمن والدفاع، بإمكانه أن يسهم إسهاماً هاماً في مجال السلام والأمن. فلقد طور قدرات كبيرة لمنع الصراعات وحلها. ودخول معاهدة لشبونة حيز النفاذ الشهر الماضي وإنشاء مكتب الممثل السامي للشؤون الأجنبية والسياسة الأمنية سيتيحان للاتحاد الأوروبي أن يتكلم مع شركائه حتى بصوت أقوى وأكثر توحيداً.

إن التزام الاتحاد الأوروبي بدعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تصديهما للأخطار المحدقة بالسلام والأمن الدوليين يترجم في دعم الاتحاد لجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومثلما أظهر مثال العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في جمهورية تشاد، بوسع الاتحاد الأوروبي أن يؤدي كذلك دوراً مفيداً في مسرح الأزمات إلى أن تصبح الأمم المتحدة و/أو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على استعداد لتولي زمام الأمور.

واسمحوا لي أيضاً بأن أثني على العمل الهام الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تتعاون بعثاتها الميدانية وبعثاتها لمراقبة الانتخابات في البلدان المشاركة تعاوناً وثيقاً مع وكالات وبعثات الأمم المتحدة. ويسعدنا أن ممثلي الأمم المتحدة سيدعون إلى فيينا لمخاطبة المجلس الدائم التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال هذا العام. ويسعدنا كذلك ما يبديه الأمين العام من اهتمام شخصي متواصل بعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلاً عن التعاون بين منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة.

والإعلان المشترك حول التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إدارة الأزمات، الذي أبرم عام ٢٠٠٣،

أنشأ آلية استشارية مشتركة. ولقد ثبت أنه أداة مفيدة لتعزيز الشراكة بين المنظمتين. والمشاورات الحثيثة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن منع الصراع يمكن زيادتها – كنماذج للحوار – وتوسيع نطاقها إلى منظمات أخرى. وفي ذلك السياق، نرحب أيضاً بعزم المجلس على إجراء حوارات تفاعلية غير رسمية مع منظمات إقليمية ودون إقليمية.

إن التحديات التي تواجهها اليوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك الطلبات المتزايدة أبداً على نشر عمليات للأمم المتحدة، تبرز الحاجة إلى زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية وبناء القدرة لديها. فالقدرات الإقليمية المعززة لحفظ السلام ومنع الصراع شرط مسبق لتعزيز الملكية الإقليمية والمسؤولية عن إدارة الأزمات.

وتؤيد النمسا تمام التأييد دوراً أقوى للأطراف الإقليمية ودون الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في منع الصراعات وحلها. ومنذ عام ٢٠٠٣، يسهم الاتحاد الأوروبي إسهاماً كبيراً من خلال مرفق السلام في أفريقيا، في تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على الانخراط في عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية. ونرحب بالمقترحات الواردة في تقرير برودي (انظر S/2008/813) وفي التقرير اللاحق للأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (S/2009/470).

إن الترتيبات الاحتياطية هامة بصفة خاصة في مجال بناء السلام. فعن طريق ربط قوائم الخبراء التابعين للأمم المتحدة بالقوائم العائدة إلى المنظمات الإقليمية أو التنسيق بينها، من قبيل الاتحاد الأوروبي، يمكننا زيادة أعداد الخبراء المتاحين. علاوة على ذلك، إن التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هام لعمل لجنة بناء السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعين تكثيف أنشطة التدريب لتلبية الطلب المتزايد على الأفراد المدنيين المؤهلين في عمليات السلام. فلعدة سنوات، نفّذ مركز الدراسات النمساوي للسلام وحل الصراع برامج تدريبية منتظمة للمدنيين تتعلق بحفظ السلام وبناء السلام. وهناك العديدون ممن شاركوا فيها يعملون الآن في بعثات تابعة لمنظمات إقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأود كذلك أن أشير إلى الدور الهام الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والذي بإمكانها أن تؤديه في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الطابع المواضيعي. فالقرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩) حول حماية المدنيين يشدد علناً على أهمية التشاور والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتحسين حماية المدنيين في الصراع المسلح. والتشاور والتعاون مطلوبان أيضاً لتحسين مشاركة المرأة في عمليات السلام، بغية كفالة حماية الأطفال المتضررين من الصراع المسلح ومكافحة الإفلات من العقاب، والفساد، والإرهاب، والجريمة المنظمة.

أخيرا، سيكون تحسين التبادل وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن جميع المسائل المذكورة آنفا أمرا حيويا، سواء بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أو فيما بين المنظمات الإقليمية ذاتها. ومن الدروس المستفادة من العمليات المدنية والعسكرية للاتحاد الأوروبي أن البعثات تصبح أكثر فعالية من خلال تعميم حقوق الإنسان والجوانب المتعلقة بنوع الجنس. وستكون المنظمات الإقليمية في وضع يمكنها من تقديم مساهمة هامة للإعداد الناجح للذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في وقت لاحق من هذا العام.

وأود أن أضيف أن النمسا تؤيد بالكامل البيان الرئاسي الذي تفضلتم، سيدي الرئيس، بإعداده مع وفدكم.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشارك في الإعراب عن التضامن والتعازي فيما يتعلق بالمأساة التي حلت بهايتي، بشعب ذلك البلد وبموظفي الأمم المتحدة هناك.

إننا نرحب بممثلي عدد من المنظمات الإقليمية الرائدة وقد استمعنا بعناية إلى بياناتهم بشأن هذا الموضوع المثير للاهتمام. والمسائل التي نناقشها اليوم لها أهمية أساسية بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين. إن الطابع العالمي للتحديات والتهديدات المعاصرة وصياغة النهج الجماعية اللازمة للتصدي لها بشكل فعال يتطلب تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والفصل الثامن منه بالدرجة الأولى.

وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تكمل بعضها بعضا، وأن تستفيد من ميزاتها الموضوعية المقارنة. ومن ناحية الأمم المتحدة، فإن هذه الميزة تكمن، في المقام الأول، في عضويتها العالمية، وطبيعة أنشطتها وشرعيتها المعترف بها عالميا. والمنظمات الإقليمية، من ناحيتها، تعي بشكل أفضل الحالات الواقعة في مناطق مسؤوليتها، ولها في كثير من الأحيان آلياتها المستهدفة لمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام.

ونظرا للحاجة المتزايدة لتقسيم العمل بشكل فعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فإن الدور الرائد لمجلس الأمن، كما كرَّسه ميثاق الأمم المتحدة، يظل مصانا بالنسبة للمسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وهذا صحيح، بالدرجة الأولى، فيما يتعلق بتفويض الولاية ومراقبة عمليات حفظ السلام التابعة لمنظمات إقليمية أو تحالفات والتي تسمح باستعمال القوة.

إننا نؤيد عقد اجتماعات منتظمة بين الأمين العام ورؤساء المنظمات الإقليمية. وجدول أعمال التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين يتسع نطاقه باستمرار. وقد ظلت بعثات حفظ السلام وبناء السلام تكملها جهود التعامل مع انتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومعالجة المشاكل العابرة للحدود التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

والتعاون المتعاظم بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ينطوي على إمكانيات كبيرة. وقد عرض الأمين العام للمنظمة، السيد برديوزا، اليوم مجالات الأنشطة الرئيسية للمنظمة. ومن المهم، أنه في إطار العمل المكثف للمنظمة، يجري تطوير قدرتها الخاصة لحفظ السلام، بما في ذلك المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفضلا عن ذلك، تقدم المنظمة مساهمات كبيرة للجهود الدولية لإنعاش أفغانستان في فترة ما بعد النزاع والتصدي لتهديد المخدرات المنبثق من ذلك البلد.

وتقدم منظمة شانغهاي للتعاون مساهمة هامة لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة الأوروبية – الآسيوية، كما عكس ذلك البيان الذي أدلى به الأمين العام للمنظمة، السيد إيمان علييف. وقد أوضح أعضاء المنظمة استعدادهم لتطوير التعاون مع الأمم المتحدة في عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب الدولي والانتشار غير المشروع للمخدرات والمساعدة على إعادة بناء أفغانستان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

ويتعين علينا مواصلة البناء على التجارب الإيجابية المتصلة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين في أفريقيا، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. ومن الأمثلة الممتازة الدالة على ذلك التعاون العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

كما أن جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة الدول الأمريكية، تقوم كل منها بدور هام في إيجاد السبل السلمية لمعالجة المشاكل العديدة التي تواجهها مناطقها.

إننا نود أيضا أن نرى المزيد من التطور، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في التعاون بين الأمم المتحدة وهياكل مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

إننا على ثقة من أن الاتساق المتنامي فيما بين الشركاء الإقليميين والأمم المتحدة سوف يستمر في النمو. فمن جهة، يجب أن تعرض المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بنشاط أكبر تقديم مساعدتها فيما يتعلق بتوفير الموارد والميزات المقارنة. ومن ناحية ثانية، ينبغي للأمم المتحدة أن تولي اهتماما أكبر لزيادة التنسيق والتعاون مع هذه الهياكل إلى الحد الأقصى وأن تقوم بتقسيم معقول للعمل مع المحافظة على الصلاحيات التي تقع ضمن اختصاص هذه المنظمة العالمية ومجلس الأمن التابع لها.

في الختام، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر كل أفراد الوفد الصيني على تنظيم هذه الجلسة وعلى إعداد مشروع البيان الرئاسي الممتاز الذي سيعتمد اليوم بدعمنا الكامل.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود بدوري أن أعرب عن الصدمة البالغة والأسى العميق إزاء الدمار الخطير الذي نجم عن الهزة الأرضية في هايتي. وأذكر أن أحد أبرز الأعمال التي قام بها المجلس في العام الماضي كانت الزيارة إلى هايتي، وقد تأثرنا حقا بقيادة هادي العنابي وفريقه وكذلك بحكومة وشعب هايتي. ولذلك، فإننا نقف إلى جانب حكومة وشعب هايتي، وإلى جانب موظفي الأمم المتحدة وأسرهم أمام هذه المحنة التي لم يسبق لها مثيل. واليابان على استعداد لتقديم كل الدعم الممكن.

إنني أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن هذا الموضوع، بمشاركة هذا العدد الكبير من ممثلي المنظمات الإقليمية. إننا نشكر ضيوفنا على البيانات المثيرة للاهتمام والقيمة التي قدموها. وقد تكرم الأمين العام بعرض إطار ومبادئ التعاون مع المنظمات الإقليمية.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مكرس في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وهو يشكل جزءا لا يتجزأ من هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن. وعليه، فإن تعزيز هذا التعاون مهم في تعزيز مقاصد الميثاق. والمنظمات الإقليمية لديها فهم مباشر للظروف المحلية وتستطيع أن تستفيد فائدة جمة من خبراتها لمصلحة السلام والأمن في مناطقها.

وكما أوضحت بيانات المنظمات الإقليمية هذا الصباح، أود في الوقت ذاته أن أؤكد على أن كل منظمة إقليمية لديها خلفية تاريخية أصيلة، ومقاصد مميزة، وعضوية متنوعة. ولدى وضع استراتيجيات التعاون، علينا أن نأخذ في الاعتبار بشكل كامل الخصائص التي تنفرد بها كل منظمة، ووضع وقدرة كل واحدة منها. ونحن ندرك أيضا الحاجة إلى المحافظة على القواعد والمعايير الدولية. وعليه، ينبغي للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن يكون مكملا للآخر وألا يُقصي بعضه الآخر.

وينص الميثاق في المادة ٥٤ على إبلاغ مجلس الأمن بأنشطة المنظمات الإقليمية. والنقاش المواضيعي اليوم يتيح فرصة مناسبة لإجراء هذا الحوار الاستراتيجي. إن الحوار الرفيع المستوى وتشاطر المعلومات هما الخطوة الأولى والحيوية نحو تعاون أفضل. وتستطيع الأمم المتحدة أن تشارك في

خبراتها ودروسها المستفادة، مما يتيح للمنظمات الإقليمية الاستناد إليه في التعامل مع القضايا.

إن آلية التشاور مع الاتحاد الأفريقي متقدمة على غيرها. فالتفاعل المنتظم والحوار الاستراتيجي الذي بدأ في عام ٢٠٠٧ بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ينبغي أن يتكرر مع المنظمات الأخرى.

وأعتقد أن الأمم المتحدة تستطيع أن تعزز أربعة أنماط من التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

أولا، ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع المنظمات الإقليمية على منع نشوب النزاع وحله بالطرق السلمية. وإيجاد حل إقليمي لقضية إقليمية غالبا ما يكون فعَّالا، وتستطيع الأمم المتحدة أن تكمل وتعزز جهودها وفقا للمعايير الدولية.

ويقدم الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أفضل الأمثلة على ذلك، بينما يضطلعان بشكل متزايد بمبادرات سلام فعالة في أجزاء عديدة من أفريقيا.

وفي آسيا، تعزز رابطة أمم جنوب شرق آسيا معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا ومبادئ تسوية النزاعات بالطرق السلمية. وقد وقعت بلدان عديدة، بما فيها اليابان، على تلك المعاهدة، التي تقدم شهادة على حقيقة كونها تدبيرا فعالا من تدابير بناء الثقة ليس في المنطقة فحسب، بل وخارج منطقة الرابطة أيضا.

كما أننا ننوه بالدور الذي تؤديه منظمات مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، في جملة منظمات أخرى، والتي تسعى إلى منع نشوب النزاعات وحلها بالطرق السلمية في منطقة كل منها.

ثانيا، يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تعزز السلام على نحو مشترك أو بالتوازي. يبدأ هذا النوع من التعاون التكميلي بالوساطة من أجل السلام. ومن الواضح أن أشد الأمثلة لفتا للنظر هو التعيين المشترك من قِبل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للوسيط الرئيسي لدارفور، السيد بسول، وتعيين الميسرين المشتركين، الرئيس أوباسانجو بوصفه الممثل الخاص للأمم المتحدة، والرئيس مكابا بوصفه مبعوث الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى. إن مراعاة الأمم المتحدة للمنظور الإقليمي في تعيين وسيط مشترك يمكن أن تكون حالة نموذجية لمناطق أخرى.

إن الوزع المشترك أو المتوازي لبعثات حفظ السلام أو بعثات ميدانية أخرى في نفس منطقة العمليات مهم أيضا. والترتيب المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور هو، طبعا، مثال على ذلك. هذا النوع من التعاون التكميلي هو الأكثر فائدة في مجال حفظ السلام، بما في ذلك الدعم الانتخابي والمراقبة على الاتجار بالمخدرات عبر الحدود والاتجار بالأسلحة الصغيرة، والعمل على إزالة الألغام وإصلاح القطاع الأمني. ويمكن لكل منطقة، طبعا، أن تكون في حالة مختلفة، ولكن تبادل التجارب فيما بين المنظمات الإقليمية قد يكون مفيدا.

والتعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة قد عززه تعزيزا كبيرا الدعم النشيط من قِبل لجنة بناء السلام في السنوات القليلة الماضية. وقد يكون من الجدير النظر في إنشاء شكل محدد المنطقة دون الإقليمية بدلا من شكل محدد البلد للجنة بناء السلام لمناقشة التحديات المشتركة لبلدان المنطقة دون الإقليمية.

ثالثا، أشير إلى ما يمكن أن يُدعى التعاون المتسلسل. يمكن أن يكون هذا النوع من التعاون الأكثر إفادة في حالة القيام بعملية لحفظ السلام فيها اتخذت منظمة إقليمية مبادرة

مسبقا وأصبحت الظروف مواتية بما يكفي لأن تتولى الأمم المتحدة في نهاية المطاف. ومن الأمثلة الجيدة طبعا تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تولت الأمم المتحدة مهمة حفظ السلام من الاتحاد الأوروبي. وفي السودان، فإن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان، وهي العملية التي بدأها الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالدعم السَوقي من الأمم المتحدة، تقع في صدارة جهود إضفاء الاستقرار على البلد، حتى يبت مجلس الأمن في الوضع مستقبلا.

ومن المهم تعبئة الدعم الدولي لجهود المنظمات الإقليمية لتعزيز قدرة الأفراد والموجودات في مجال حفظ السلام على بلوغ معايير الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد على وجوب أن تعمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية معا لمساعدة الدول الأعضاء عن طريق التدريب وبناء القدرات.

رابعا، يمكن للمنظمات الإقليمية أو للبلدان أن تقدم الدعم الأمني الضروري للاضطلاع بأنشطة بعثات الأمم المتحدة. وفي بعض بعثات الأمم المتحدة قد لا تبلغ الحالات من الأمان والاستقرار الكافيين لأن تبقى المنظمة في الميدان بدون تلك المساعدة. والتعاون من المنظمات الإقليمية حرج للتنفيذ الناجح من قِبل بعثات الأمم المتحدة لولاياتها. وذلك التعاون من الواضح أن يوجد في أفغانستان حيث تدعم القوة الدولية للمساعدة الأمنية أمن البلد ويناط ببعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان الدور السياسي. إن وجوه الدعم الأمني الضروري المماثل قُدمت في مراحل مبكرة من بعثات الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وكوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية الشرقية. ينبغي لمجلس الأمن أن يشيد بالذين قدموا التضحيات دعما لأنشطة السلام للأمم المتحدة في تلك الأماكن.

وختاما، من الواضح تماما أن الأنواع الأربعة جميعها من التعاون لا غنى عنها إذا أريد لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته بمقتضى الميثاق بفعالية. ولذلك ينبغي لنا أن نواصل تشجيع وتعزيز كل نوع ممكن من التعاون. وستبذل اليابان قصارى جهدها لدعم المنظمات الإقليمية في تعزيز قدراتها في منع نشوب الصراع، والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. ونحن معنيون، على نحو خاص، بدعم مراكز التدريب على حفظ السلام في أفريقيا وآسيا؛ وبتخريج وتدريب خبراء في بناء السلام في آسيا وأماكن أخرى عن طريق مركزنا في هيروشيما؛ وببناء قدرات الشرطة الوطنية في بلدان كثيرة، بما في ذلك أفغانستان وتشاد والصومال. وآمل في أن تسهم تلك المساعدة في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية دعما للسلم والأمن.

السيد أرود (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أضم صوتي إلى أصوات زملائي في تقديم التعازي لشعب وسلطات هايتي. يجب علينا الآن أن نتحرك لتقديم كل المساعدة التي يحتاجها شعب هايتي. لقد قامت فرنسا فعلا بذلك من جزر الهند الغربية الفرنسية والأراضي المتروبولية.

وأعرب أيضا عن تعازيّ للأمين العام على خسارة أفراد الأمانة العامة بين ضحايا الزلزال، وللبلدان المساهمة بقوات على جنود بعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي الذين لا يزالون في عداد المفقودين. وأدرك أن بينهم عددا من الجنود الصينيين.

أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع ذي أهمية كبيرة لفرنسا. وكما قيل، فإن التعاون في شؤون السلام والأمن بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية منصوص عليه بمقتضى الفصل الثامن من الميثاق. وذلك التعاون يتفق أيضا مع مصالح الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على حد سواء. فمن ناحية،

تحتاج عمليات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى المشروعية السياسية والقانونية الضرورية التي تمنحها ولايات مجلس الأمن. ومن الناحية الأخرى، يمكن للأمم المتحدة أن تستفيد من الخبرة والوسائل التنفيذية للمنظمات الإقليمية، وخصوصا في الوقت الذي تتطلب فيه خطورة وعدد الصراعات على النطاق العالمي تعبئة جميع الموارد المتاحة. وذلك يصدق على كل مرحلة من مراحل إدارة ومنع الأزمات والإنذار المبكر وحفظ السلام وبناء السلام.

ومن المنظمات الإقليمية يبرز الاتحاد الأوروبي بفضل تعاونه البالغ التطور مع الأمم المتحدة. ومن المعروف جيدا أن الاتحاد الأوروبي لديه ولاية أمنية ودفاعية للمشاركة في مبادرات السلام والأمن في أوروبا وما يتجاوزها. ولدينا قدرات عملياتية تمكننا من دعم الأمم المتحدة ومن المشاركة في بضع عمليات في نفس الوقت في مختلف المسارح. وعلى المستوى السياسي يتشاطر أعضاء الاتحاد الأوروبي التزاما مشتركا حيال ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك، ليس مما يبعث على الدهشة أن المنظمة اليوم – كما أشار ممثل الاتحاد الأوروبي – إحدى الجهات المساهمة الرئيسية في السلم والأمن العالميين في الإطار المحدد من قِبل ميثاق الأمم المتحدة. على جميع القارات يثبت الاتحاد الأوروبي أن المشروع الأوروبي ليس في صالح مواطنيه فحسب ولكنه أيضا طريقة جديدة للإعراب عن قيم قارتنا في العالم أجمع.

وبالإضافة إلى الدور المركزي للاتحاد الأوروبي أود أيضا أن أؤكد على دور الاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن في أفريقيا في إطار قرارات الأمم المتحدة، سواء في سياق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أو البعثات المرخص بها من قِبل مجلس الأمن، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعلى المستوى الثنائي يؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، وخصوصا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مجال السلام والأمن. ويساعد الاتحاد الأوروبي بعثات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي عن طريق مرفق حفظ السلام الأفريقي التابع له.

لذلك ينمو التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إنه يفي بحاجة واضحة جدا. ونظرا إلى أن مشروعيته تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة فإن ذلك التعاون تحت رعاية مجلس الأمن يفترض مسبقا الاحترام لقيم منظمتنا، وخصوصا القانون الإنساني الدولي.

ومن الطبيعي أننا نقدم دعمنا الكامل لمشروعي البيانين الرئاسيين المعروضين علينا حول موضوع مناقشة اليوم وحول الحالة في هايتي.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): دعوني أبدأ بالإعراب عن عميق حزننا بسبب الزلزال المدمر أمس في هايتي. باسم شعب وحكومة البرازيل أود أن أعرب عن مواساتنا القلبية لشعب وحكومة هايتي وعن قلقنا على حفظة السلام للأمم المتحدة وموظفيها الذين أصيبوا. والبرازيل حاضرة في هايتي عن طريق بعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي. وقارتنا، بما في ذلك شركة للهندسة، تساعد في جهود الإنقاذ. واتخذنا أيضا تدابير لإرسال المساعدة الإنسانية، ووزير الدفاع في طريقه إلى هايتي ونحن نتكلم لقيادة بعثة لتقييم الاحتياجات وللإشراف على جهود الإغاثة. وإنني على ثقة بأن شعب هايتي، المعروف بقدرته وشجاعته، سيتغلب بمساعدة المجتمع الدولي وتضامنه، على هذه الحالة الصعبة والمأساوية.

وأود أن أهنئ وفد الصين على تنظيم هذه المناقشة وعلى تقديمه لنا ورقة مفاهيمية (S/2010/9) لتوجيهنا. وأشكر الأمين العام بان كي – مون على بيانه، وأعبر عن ترحيبي

الحار بممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما بالسيد فيكتور ريكو فرونتاورا، أمين الشؤون السياسية لمنظمة الدول الأمريكية.

لقد تنبأ ميثاق الأمم المتحدة بأهمية التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وأرسى الأسس لهذا التعاون، الذي هو ليس على الإطلاق تخليا من مجلس الأمن عن مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وإنما أداة فعالة يستطيع بها مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤوليته.

إن فحوى قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية تقر بأهمية مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية خلال دورة الصراع، من منع نشوبه إلى إعادة الإعمار. ويسرنا أن مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا اليوم يعتمد النهج المتوازن الذي نحبذه، ويكرس الكثير من الاهتمام بمنع نشوب الصراع وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع إلى جانب حفظ السلام.

والدبلوماسية الوقائية مسألة عزيزة على وفدي. إنها أضمن طريق إلى السلام وينبغي أن يستعملها مجلس الأمن والجمعية العامة بصورة عملية. ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام بان كي – مون في ذلك الصدد.

إن المشاركة الفعلية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الصراعات غالبا ما تكون عاملا حاسما للنجاح. وبعض ميزاتها الفريدة هي، بصورة خاصة، شبكة اتصالاتها الواسعة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، والقدرة على متابعة الأحداث في الميدان عن كثب والاستفادة من المعرفة المتعمقة لديناميات الصراع والديناميات السياسية في المنطقة، وضآلة خطر اعتبارها تدخلا في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة.

وفي ذلك السياق، يمكن للأمم المتحدة أن تساعد في وضع وتعزيز الدبلوماسية الوقائية وقدرات الإنذار المبكر للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرحب برغبة المجلس في النظر بشكل جدي في طرق ابتكارية لزيادة هذا النوع من التعاون.

وفي بعض الحالات، يعني منع نشوب الصراعات معالجة بعض الأسباب الجذرية التي قد تؤدي إلى نشوبها، لا سيما الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والتخلف الإنمائي. والتعاون كذلك بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قد يكون مفيدا. فعلى سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تخلو إلى حد كبير من تهديدات السلم والأمن الدوليين، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم إسهاما إيجابيا في استمرار الاستقرار في المنطقة وذلك بزيادة تعاونها مع منظمة الدول الأمريكية هناك، لا سيما بغية مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب.

والمزايا المحتملة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قيّمة أيضا عندما يفشل المنع وتنشأ الصراعات. ففي هذه الحالات، ينبغي أن يكون خيارنا الأول والحازم هو تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وهنا مرة أخرى، على مجلس الأمن أن يقرر ما إذا كان يمكن تحقيق السلام على نحو أفضل من خلال عمله المباشر أو بالتعاون مع الشركاء في المنطقة الإقليمية أو دون الإقليمية المتضررة.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قد ثبت أيضا أنه مفيد في مجال حفظ السلام. فعلى سبيل المثال، هذا واضح في التعاون بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي، ولا سيما في العلاقة العملية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ونؤيد زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الوارد في البيان الرئاسي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/26)، خاصة التعجيل في برنامج السنوات العشر لبناء القدرة. ونتطلع إلى تنفيذه بصورة تامة وفي الوقت المناسب. ومع ذلك، ما زالت هناك حاجة إلى المزيد. ولا بد من دعم القوات العسكرية في الميدان على نحو أسرع وأكبر؛ وينبغي تحسين التنسيق العملي والحوار السياسي؛ وينبغي توفير الموارد في وقت أنسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها.

ولأن كل واحدة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فريدة ونتاج ثقافة سياسية محددة، فإنه يمكنها أن تقدم مساعدة متخصصة قيّمة لمجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية. وهذا أساس صلب للتعاون المثمر والمفيد بصورة متبادلة.

وأخيرا، تؤيد البرازيل مشروع البيان الرئاسي المعروض على المجلس اليوم وتشكر الوفد الصيني على إعداده في الوقت المناسب.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على أخذكم زمام المبادرة بتنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وعلى تقديم ورقة مفاهيمية قيّمة (S/2010/9) لتيسير المناقشة. ويسر نيجيريا أن ترى ممثلي مختلف المنظمات الدولية، الذين ألهمت أنشطتهم بصورة كبيرة السلام والأمن العالميين، يتشاطرون معنا وجهات نظرهم. وأقدّر بصورة خاصة حضور الأمين العام وإسهامه المفيد جدا في هذه المناقشة. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بحضور نائبة الأمين العام، السيدة آشا – روز ميغيرو، في هذا المحفل.

واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تضامن نيجيريا مع حكومة وشعب هايتي إزاء الزلزال المأساوي الذي وقع أمس. ونتوجه بمشاعرنا وصلواتنا إلى جميع ضحايا الكارثة، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة.

إن هذه المناقشة تأتي مباشرة في أعقاب بداية سنة السلام والأمن في أفريقيا، التي أعلنها الاتحاد الأفريقي. لقد جاء إعلان عام ٢٠١٠ سنة السلام والأمن في أفريقيا على خلفية الإقرار الواضح بويلات الصراعات وأوجه القصور والأخطاء في تسويتها.

ويسر نيجيريا بصورة خاصة عمق التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونرحب بالعزم على النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز قيام تعاون أوثق بين المنظمتين. ونلاحظ مع الارتياح أنه منذ أن بدأ التعاون، تم اتخاذ خطوات كبيرة صوب تسوية الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع وإعادة الإعمار الاقتصادي في العديد من البلدان الأفريقية. ويتفق هذا مع أحد الأهداف الرئيسية للسنة الدولية للسلام والأمن في أفريقيا، الذي هو توفير الزخم لإيجاد بيئة اجتماعية واقتصادية أكثر مؤاتاة في أفريقيا بحلول نهاية هذا العام. وفي هذا الصدد، نذكّر بالاجتماع التاريخي الذي عقده مجلس الأمن في نيروبي، كينيا، عام ٢٠٠٦ وإسهامه الإيجابي في توقيع اتفاق السلام الشامل في السودان.

وبينما تؤكد على ضرورة تعزيز هذه المكاسب، تؤمن نيجيريا بأن الهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ينبغي لها أن تتولى القيادة، مع قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم لصون السلم والأمن الإقليميين. فهذه المنظمات في موقع أفضل من ناحية موقعها الجغرافي ومعرفتها السياسية والثقافية بالأوضاع

المحلية، وتشاطر الخبرات في ما يتعلق بمبادرات السلام والأمن الإقليمية.

وفي الواقع، فإن استجابة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للحالات في غينيا، وغينيا - بيساو وجمهورية النيجر إنما تصور هذه الإمكانية. ولذا، نود أن نشدد على ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة على تكثيف هذه المبادرات الإقليمية والتعجيل في جهودها لتنفيذ برنامج السنوات العشر لبناء القدرة المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وهناك أيضا حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتشغيل القوة الجاهزة الأفريقية والنظام القاري للإنذار المبكر.

وتدرك نيجيريا بأن هناك طلبات تنافسية واحتياجات ليس في أفريقيا وفيما يتعلق بالسلام والأمن فحسب، بل وأيضا في مناطق أخرى وبشأن مسائل لا تعد ولا تحصى. لذلك، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نأخذ الأمور التالية بعين الاعتبار: أولا، منح الأولوية للعمل؛ ثانيا، اعتماد نهج ابتكارية؛ ثالثا، تقييم الآثار والاستدامة؛ ورابعا، تعزيز التكامل بين الأدوار في تعزيز السلام والأمن.

وهذا سيتطلب شراكة أوسع واشتمالية أعظم وقيادة واضحة المقصد. وإننا نؤمن بوجود مجال للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإدماج هذه العناصر الحيوية. إلا أن أفضل نوايانا لن تفيد إذا ما أخفقنا في توفير التمويل الكافي المرن الذي يمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام في أفريقيا.

وضروري أيضا تنسيق الجهود بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. والواقع أن إدماج أفريقيا في النظام المالي والتجاري الدولي كشريك أصبح حتميا. ونعترف بأن القارة عاجزة عن شق طريقها وحدها في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وإن نيجيريا تؤيد تأييدا قويا توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ونود أن نهنئكم، السيد الرئيس، على بيانكم الرئاسي. إن نيجيريا تتبناه ونأمل أن يعتمد في نهاية هذه المناقشة.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بداية أن أعرب عن مواساتنا القلبية لأحباب الذين وافتهم المنية في الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي يوم أمس. وفي وقت المأساة هذا نتوجه بمشاعرنا القلبية وصلواتنا إلى شعب هايتي وكذلك إلى الرجال والنساء العاملين تحت راية الأمم المتحدة هناك. لقد كانت تركيا أحد البلدان التي هبت بسرعة إلى تقديم المساعدة والإغاثة الطارئة لهايتي، وسنواصل فعل كل ما في وسعنا للتخفيف من معاناة شعب هايتي.

وأود أن أشيد بكم، السيد الرئيس، على اتخاذكم زمام المبادرة بتنظيم هذه المناقشة الهامة. وكما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يتسم التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بأهمية حاسمة حقا في صون السلم والأمن الدوليين. لذلك أقدر تقديرا عاليا فرصة المشاركة في مناقشة هذه المسألة في المجلس في حوار مع بعض من أكبر المنظمات الإقليمية المرموقة.

وفي هذا السياق أود أن أعرب عن الترحيب الحار بممثلي المنظمات الموقرين الموجودين معنا اليوم وأن أشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية ومساهماتهم القيمة. إن حضورهم على هذا المستوى الرفيع لشهادة على تشاطرنا الأهداف وعلى التزامنا المشترك بالدفع قدما بالسلام والأمن في كل بقعة من بقاع العالم. وبطبيعة الحال سأقصر في واجبي إن لم أنوه بالأمين العام الذي يستحق تفانيه في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أسمى آيات الثناء. كما أشكره على تنظيم المعتكف المعقود في هذا الأسبوع، الذي مهد الأرضية بطريقة ما لمناقشة اليوم ووفر منظورات هامة لمناقشتنا.

المسألة قيد النظر ليست جديدة على جدول أعمال المجلس. والحقيقة أن المجلس أجرى مناقشات عديدة حول هذا البند بالذات أثناء السنوات القليلة الماضية. لكن مناقشة اليوم تتميز بالتمثيل الواسع للمنظمات الإقليمية. والواقع أننا تمكّنا في غضون أقل من ساعتين من تغطية الكرة الأرضية برمتها من شتى وجهات النظر الإقليمية، واستفدنا من المنظورات الثاقبة البصيرة التي لا يمكن أن تأتي إلا من المشاركين الموقرين المنتمين إلى تلك الهيئات الإقليمية.

وعلاوة على ذلك لا شك في أن القرار بالاستماع هذه المرة إلى نظرائنا قبل إدلائنا بملاحظاتنا كان قرارا حكيما. والسبب في ذلك هو أن المنظمات الممثلة هنا اليوم هي المنظمات التي تتعامل يوميا مع المشاكل كل في منطقتها وتحقق تغييرا فعليا في الأوضاع في الميدان من خلال مشاركتها الحثيثة. وبعبارة أخرى ثمة الكثير الذي يتعين علينا أن نتعلمه منها أثناء اضطلاعنا بمسؤولياتنا في المجلس. وهذا هو السبب في أن آراءها وتوصياتها، العملية جدا بطبيعتها، توفر أساسا ممتازا لمداولاتنا اليوم وفي المستقبل.

وهذا الترتيب الجديد للمتكلمين يسمح لي كذلك بأن أتوخى الاختصار. والواقع أنه في ضوء سعة نطاق وعمق ونوعية البيانات المدلى بها حتى الآن أرى أنه لا داعي للخوض في المسألة باستفاضة. يكفي القول إننا نتفق مع مغزى كل عرض استمعنا إليه اليوم، بلا استثناء، من المنظمات الإقليمية. ونرحب على وجه التحديد بالاهتمام والحرص على العمل مع الأمم المتحدة وزيادة تعزيز تعاونها معنا.

التحدي الماثل أمامنا الآن هو البناء على هذا الالتزام المجدد واستكشاف مخططات عملية جديدة لتحسين التعاون واستحداث الآليات التي تعبر بفعالية عن روح الشراكة السائدة في هذه القاعة اليوم. وإذا نجحنا وعندما ننجح في القيام بذلك سنكون قد مهدنا بالتأكيد لحالة لا خسارة فيها أبدا للأمم المتحدة ولنظرائنا الإقليميين على السواء، وفي المقام الأول لسلام وأمن المعمورة.

ويتعين علينا في نهاية المطاف أن نقبل بأن الأمم المتحدة، في البيئة الأمنية السائدة اليوم التي تواجه فيها تحديات متعددة الأوجه ومعقدة، عاجزة عن التعامل مع كل المشاكل التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وفي ضوء أهمية معالجة الصراعات في صميمها فإننا نحتاج إلى شركاء أقوياء وفعالين على المستوى الإقليمي. وهذا بدوره يتطلب تعاونا مخلصا مع تلك المنظمات، بما في ذلك إجراء مشاورات منتظمة وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، فضلا عن المساعدة في بناء القدرة أينما كان ذلك ضروريا.

وهذا ينطبق بصورة خاصة على مساعي حفظ السلام وبناء السلام، حيث يُطلب من الأمم المتحدة أن تعمل بأكثر من طاقتها القصوى. والواقع أن أي مساهمة من المنظمات الإقليمية في هذا المجال تتسم بأهمية كبيرة لا من حيث تقاسم الأعباء فحسب وإنما أيضا بكفالة التملك الإقليمي الذي يثبت في أغلب الأحيان أنه أفضل ضمان لاستدامة السلام والاستقرار. ونحن في هذا الصدد ممتنون على وجه التحديد لمنظمات من قبيل الناتو والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي على جهودها الدؤوبة والتزامها المثالي. ولن نغالي مهما قلنا في التشديد على الحاجة إلى تعزيز هذا التعاون بقدر أكبر بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات في مجال حفظ السلام والأنشطة ذات الصلة.

أما بعد، فإن نطاق تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يتجاوز كثيرا حفظ السلام. بل إن منع الصراع من خلال الإنذار المبكر وجهود الوساطة السياسية والتفاعل التعاوني وبناء الثقة مهم بقدر أهمية حفظ السلام إن لم يكن أكثر أهمية. وفي هذا المجال

أيضا يكون تأثير المنظمات الإقليمية الأعظم بفضل تفهمها الفطري للأسباب الجذرية للصراعات وفهمها لديناميات العلاقات بين مختلف الأطراف.

وهنا أود أن أشيد إشادة خاصة بالمساعي التي اضطلعت بها في هذه المجالات جميع المنظمات المدعوة من المناطق المجاورة مباشرة لتركيا، وأبرزها جامعة الدول العربية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما أن منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تمتد عضويتها عبر أربع قارات مختلفة، تضطلع بطبيعة الحال بدور فريد في تعزيز أسس سلام المعمورة وخلق تفاهم أفضل بين مختلف الثقافات والأديان. وكما ذكر الأمين العام إحسان أوغلو، فإن المشاركة النشيطة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الكثير من المسائل ذات الاهتمام المشترك مثل تلك المتصلة بالعراق والصومال وأفغانستان على سبيل المثال لا الحصر، والتي تتراوح بين مكافحة الإرهاب وبناء السلام، تجعل من تلك المنظمة جزءا لا يتجزأ من الحلول التي نسعى إليها بصورة جماعية هنا في الأمم المتحدة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس المجلس على الدعوة التي وجهها إلى المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي عجز مديره التنفيذي، للأسف، عن الحضور بسبب تضارب في المواعيد. وفي ضوء ذلك، وبما أن تركيا مقبلة على تولي رئاسة المؤتمر، فإنني أود بتلك الصفة أن أطمئن المجلس على التفاني الثابت للمؤتمر في رفع لواء السلام والأمن في آسيا بالتعاون مع الأمم المتحدة. إن المؤتمر هيئة جديدة بعض الشيء في صفوف أسرة المنظمات الإقليمية، ولكنه، بفضل عضويته الواسعة التي تشمل ٩٠ في المائة تقريبا من القارة، فضلا عن سجله في بناء الثقة والتعاون فيما بين أعضائه، يعد بخير عظيم في النهوض بأهدافنا الجماعية.

ختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن التزام تركيا المخلص ببذل كل جهد ممكن للدفع قدما بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن تركيا عضو كامل في أربع من المنظمات المدعوة اليوم وتتمتع بعلاقات خاصة جدا مع بقيتها. وعلى هذا النحو، سنضغط من كلا الطرفين لتحقيق تعاون فعال حقا بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات في السعي لتحقيق أهدافنا ومبادئنا المشتركة. ومن ذلك المنطلق أيضا نؤيد تأييدا تاما مشروع البيان الرئاسي الذي أعدته الصين.

السيد إيسوزي – نغونديت (غابون) (تكلم بالفرنسية): من الطبيعي أن تؤيد غابون العبارات الصادقة التي استخدمها المتكلمون السابقون معربين عن التضامن والمؤاساة تجاه شعب هايتي في أعقاب المأساة التي شهدها للتو. ونود أن يعلم أبناء الشعب الشقيق في هايتي أننا نقف إلى جانبه في هذه الظروف الصعبة للغاية. كما أود أن أتقدم بالتعازي إلى الأمين العام في وفاة موظفي الأمم المتحدة نتيجة لهذه المأساة.

السيد الرئيس، ترحب غابون بمبادرة بلدكم أن تعقد خلال رئاستها هذه المناقشة العامة المكرسة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن هذه المسألة قد جرى تناولها في عدد من مناقشات الأمم المتحدة، فلا يزال يتعذر إنكار أن تعقيداتها وعمق المخاوف التي تنطوي عليها يعني أنه يجب علينا أن نستمر في التفكير مليا في هذه المسألة في ضوء التطورات الأخيرة. وبالتالي يمثل هذا النقاش فرصة أخرى لنا لتبادل وجهات النظر بشأن هذا الموضوع الهام وتقييم التقدم المحرز.

وأرحب بحضور الأمين العام بين ظهرانينا فضلا عن ممثلي المنظمات الإقليمية الذين قدموا لتبادل وجهات النظر بشأن هذه المسألة.

ولا يمكننا الخوض في صون السلام والأمن الدوليين دون الإشارة إلى العديد من الأزمات والصراعات في أفريقيا. وأفريقيا أظهرت بالفعل التزامها باللجوء إلى حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. فالبلدان الأفريقية تنشر بعثات حفظ السلام الخاصة بها وتوفر أعدادا كبيرة من القوات لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة.

في كثير من الحالات، وفي مجالات متنوعة، أسفر التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن نتائج هامة. ولم يفت الأمين العام بان كي - مون ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد رمضان لعمامرة، ذكر ذلك في بيانيهما. إن إمكانات الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة واسعة. لذلك لا بد من الاستمرار في العمل على تحقيقها، حتى نتمكن من تحقيق نتائج أفضل.

ومثلما تم إدراكه بالإجماع خلال جلسات سابقة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، فأفريقيا ما زالت تواجه نقصا في الموارد المالية واللوجستية التي تحتاجها للنجاح في اضطلاعها بأنشطة حفظ السلام. والصومال، على سبيل المثال، هي حالة تبعث على القلق. إن صعوبة استعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد ترجع أساسا إلى عدم وجود مزيد من التعاون الفعال بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أرض الواقع. وكما نعلم، الاتحاد الأفريقي لوحده غير قادر على استعادة الاستقرار في الصومال. ومن الضروري جدا نشر قوات مختلطة تحت رعاية الأمم المتحدة، وتقديم البلدان المانحة إلى الاتحاد الأفريقي مساعدات مالية مرنة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها من أجل إحلال السلام في ذلك البلد.

ومن الواضح أن الأزمة في الصومال تبين كم هو مهم بالنسبة للمجتمع الدولي زيادة الدعم الفني والمالي واللوجستي لبعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

ونود أن نرحب بالاستنتاجات الواردة في تقرير خبراء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة برئاسة السيد رومانو برودي (انظر S/2008/813). ويتضمن التقرير توصيات هامة، بما في ذلك التوصيات المتصلة بتمويل بعثات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وبلدي يؤيد تماما الاقتراحات الواردة في التقرير ويقدر بصفة خاصة التوصية التي تدعو إلى إنشاء صندوق استئماني لتمويل قدرات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. ولا أحد يستطيع أن ينكر أن هذا الصندوق سيوفر للمنظمة الأفريقية الموارد التي تحتاجها للقيام بأنشطة في مجالات منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام.

إن صون السلام والأمن الدوليين يكمن في صميم المهمة السياسية والأيديولوجية للأمم المتحدة. لذلك من الهام أن يتصدى مجلس الأمن لهذا التحدي للأمن الجماعي في إطار شراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ فهي وحدها لديها فهم عميق للأسباب الكامنة وراء الصراعات في مناطقها، وتملك القدرة على اقتراح استراتيجيات لحلها. وفي ما يتعلق بأفريقيا، تمثل سنة مبادرة السلام فرصة لزيادة من الاستفادة من هذه الشراكة.

ولا يمكن استعادة السلام في أفريقيا - أو في أي مكان آخر - إلا من خلال نشر قوات. ويجب علينا تشجيع اتباع نهج شامل تجاه هذه المشاكل من أجل وضع أفضل الاستراتيجيات الطويلة الأجل التي تمكن البلدان من ممارسة فضائل الحكم الرشيد السياسي والاقتصادي. وفي هذا المقام، ينبغي للمجتمع الدولي مساعدة بلداننا في بحثنا عن حلول لمشاكلنا الاقتصادية بغية تمكيننا من الاستجابة لتطلعات شعبنا وكسر دوامة العنف والصراع.

وبما أن مشروع البيان الرئاسي المقترح يراعي وجهات نظر بلدي، فلا يسعني إلا أن أؤيده أو أن أهنئكم به، سيدي الرئيس. كما يحظى مشروع البيان للصحافة بشأن الحالة في هايتي بدعمنا.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نود أن نعرب عن تعازينا الحارة لأسر الضحايا ولجميع المتضررين من الزلزال الذي ضرب هايتي أمس. ونؤازر حكومة هايتي وشعبها في جهود الإنقاذ والإغاثة. كما نقدم عزاءنا لأسر جميع موظفي الأمم المتحدة الموجودين حاليا في هايتي؛ بأن قلوبنا معهم.

سيدي الرئيس، نود أن نشكركم على عقد مناقشة اليوم بشأن تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما نود أن نشكر ممثلي تلك المنظمات لإطلاع المجلس على آخر إنجازاتها والتحديات والخبرات المتعلقة بتعزيز التعاون والتنسيق في ما بينها أو مع الأمم المتحدة. وتأتي هذه المناقشة في الوقت المناسب نظرا للتهديدات الجديدة والدائمة والعقبات التي تعترض سبيل السلام والأمن الدوليين. وتستدعي بعض هذه التحديات المشاركة النشطة واتخاذ إجراءات حازمة وأكثر تنسيقا.

إن أحد الأمثلة الأكثر تعقيدا على التعاون الإقليمي والدولي حتى الآن حدث في البوسنة والهرسك. فعلى الرغم من أن التعاون في مجال صنع السلام وبناء السلام كان معقدا وصعبا، فقد أسفرت العملية في نهاية المطاف عن تحقيق السلام. علاوة على ذلك، أسهمت التجربة في البوسنة والهرسك في تطوير المعرفة المؤسسية والاستراتيجيات والأدوات التي استخدمت لاحقا في مناطق أخرى مزقتها الحروب.

ونتيجة لخبرتنا، نعتقد أن المنظمات الدولية يمكن في نهاية المطاف أن تكمل جهود بعضها بعضا. ولئن كانت المنظمات الإقليمية قادرة على الإسهام من خلال معرفتها للظروف المحلية في السعي لتحقيق السلام والأمن، فإن الأمم المتحدة تمتلك الشرعية والقدرة على إناطة الولايات والمعرفة المؤسسية والموارد والخبرات.

والأدوار التكاملية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجالات رئيسية عديدة أسهمت في تحقيق السلام والأمن. فعلى سبيل المثال، تماشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تعمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية معا في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. والعمليات في ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والسودان وكوت ديفوار وهايتي وكوسوفو وأفغانستان وأماكن أخرى نفذت بالاشتراك بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. ويجب علينا أن نؤكد مرة أخرى التزامنا تجاه التسوية السلمية للتراعات ضمن هذه الأطر.

هناك وعي متزايد بأن بعض بعثات حفظ السلام قد يتعين تحويلها لتصبح بعثات لبناء السلام. يجب علينا دعم هذا التحول، لأنه في أكثر الأحيان، تحقيق السلام والأمن على المدى الطويل في المنطقة يتوقف على الاستقرار الداخلي للدول. المنظمات الإقليمية يمكن أن تكون بمثابة جسور عندما تُنقل ملكية عملية السلام من المنظمات الدولية إلى السلطات المحلية.

إن الكفاح ضد الإرهاب الدولي هو مجال آخر يستدعي التعاون المذكور أعلاه، وكذلك عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي ما يتعلق بالمسألة الأخيرة، دعت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إلى تنسيق أوثق للجهود على المستوى الدولي والوطني والإقليمي ودون الإقليمي.

وتبادل المعلومات في الوقت المناسب قد يكون ضروريا في التعامل مع هذه المسائل.

كما أن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومسؤولياتها في منع الصراعات مهم. وفي هذا السياق، يمكن أن يعزز التعاون وتبادل المعلومات نظام الإنذار المبكر لمنع الصراعات. ومن ثم، ينبغي التشجيع على تطوير ضمانات إقليمية للمساعدة في إيجاد أطر متسقة وجيدة البناء للتعامل مع هذه الشواغل الأمنية.

وفضلا عن ذلك، لا بد من التصدي للمشاكل العابرة للحدود، ليس من أجل السلام والأمن على المستوى الإقليمي فحسب، ولكن على المستوى العالمي أيضا. وقضايا مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومنع الجريمة ونزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم ومشاكل النازحين واللاجئين والاتجار بالبشر، على سبيل المثال لا الحصر، يمكن كذلك إدماجها في الأطر الموجودة للتعاون.

وتوحيد الجهود بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة يكتسي أهمية خاصة عند التعامل مع الكوارث الطبيعية. فالكوارث الطبيعية تتطلب استجابة سريعة وحسنة الإدارة. وهذا أمر مهم وصعب بصفة خاصة لأن هناك دائما صلة بين الكوارث الطبيعية والأمن الاقتصادي والأشكال الأخرى للأمن في الأجل الطويل.

ويتوقف نجاح التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة على وجود رؤية وأهداف مشتركة. وفضلا عن ذلك، فإن بلوغ تلك الأهداف سيتطلب نهجا مرنا ولكن شاملا، تكفل فيه آليات التنسيق الاستخدام الأمثل للوقت والموارد. ويُمكن هذا التعاون بلدانا كانت بالأمس القريب مسرحا لمساعي سلام دولية من المشاركة بصورة نشطة في هذه الجهود اليوم.

وختاما، فإننا نؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي جرى تعميمه.

السيد سلام (لبنان): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أعرب لحكومة هايتي وشعبها والهيئات والمنظمات الدولية العاملة فيها عن تعازينا الحارة وتضامننا الكامل معها في هذا الظرف العصيب.

وأود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة وإتاحة الفرصة لنا لتبادل الآراء مع ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حول التعاون بينهما وبين الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أشكر معالي الأمين العام بان كي - مون على مشاركته في هذه الجلسة وعلى مساهمته القيمة، كما أود الترحيب بممثلي المنظمات الإقليمية الذين نقدّر مشاركتهم في الجلسة اليوم.

إن تكريس واضعي ميثاق الأمم المتحدة فصلاً كاملاً، هو الفصل الثامن، للإشارة إلى دور المنظمات الإقليمية في صون الأمن والسلم في العالم، يؤكد بذاته أن دورها يتكامل مع دور الأمم المتحدة. ومن هنا، تأتي أهمية تعاونهما والسعي إلى الاستفادة من الميزة التفاضلية لكل منهما. وقد شهدت العلاقات الدولية المعاصرة أمثلة عديدة، وآخرها في القارة الأفريقية، على أهمية مساهمة المنظمات الإقليمية في صون الأمن وتحقيق السلم، سواء بإرسالها قوات لحفظ السلام، أو مندوبين ميدانيين للمشاركة في عمليات سياسية، أو بتوسطها لحل النزاعات.

ويعود ذلك النجاح إلى أن هذه المنظمات على صلة مباشرة بالنزاعات الواقعة ضمن نطاقها، فالروابط الجغرافية والقواسم المشتركة تاريخيا وثقافيا واجتماعيا تجعلها على اطّلاع وثيق على خلفيات هذه النزاعات وعلى الأساليب الأنجع لحلها بالطرق السلمية. هذا بالإضافة إلى الحوافز الخاصة التي تدفع هذه المنظمات إلى السعي للتصدي للصراعات الواقعة في إطار عملها.

ومعلوم أن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يأتي على ثلاثة أصعدة: قبل نشوء النزاع عن طريق الدبلوماسية الوقائية؛ أثناء النزاع للتخفيف من حدّته واحتوائه وصولا إلى تسويته بالطرق السلمية؛ بعد انتهاء النزاع للمساهمة في إعادة بناء السلام. ويرى لبنان أنه من الضروري توقيع المزيد من مذكرات التفاهم أو الاتفاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانات كل منها ومسؤولياتها، وذلك لرسم إطار واضح وفعّال لآلية التعاون والتنسيق وتعزيز الحوار وتبادل الخبرات بينها. ومن المفيد أيضا توسيع إطار التعاون

ليشمل، فضلا عن المجالات التقليدية، مثل نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كون العمل على هذه الأصعدة يساعد على التصدي لجذور الأزمات ومعالجتها في الأساس.

ويثني لبنان على الجهود المبذولة في هذا السياق، ويرى أنه من الضروري عقد اجتماع دوري سنوي بين مجلس الأمن وممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتقييم ما آل إليه التعاون فيما بينها واستخلاص الدروس ورسم السياسات المستقبلية. وللتعاون أوجه عديدة تتمثل في تبادل الخبرات والمعلومات وتشاطر الدروس المستفادة، ليس في ما يتعلق بعمليات حفظ السلام فحسب، بل في ما يتعدى ذلك إلى مهام جديدة، مثل مراقبة الانتخابات وغيرها.

وفي هذا الإطار، يدعو لبنان إلى إعطاء مسألة الدعم المادي للمنظمات الإقليمية العناية التي تستحق لتمكينها من تنفيذ مهامها. وهذا يتطلب، عند الحاجة أيضا، الاهتمام بالتطوير التقني وتدريب الجهاز البشري لهذه المنظمات والتشجيع على عقد اجتماعات تنسيقية بين الأمم المتحدة والأمانات العامة لهذه المنظمات.

يدعو لبنان أيضا إلى إعطاء الأهمية المطلوبة للتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وهي التي يغطي نطاق عملها منطقة واسعة من العالم تمتد من غرب آسيا إلى المحيط الأطلسي وتشمل ٢٢ دولة. وقد كانت هذه المنطقة، وما زالت، مسرحا للعديد من الصراعات والمعاناة، أبرزها الصراع العربي – الإسرائيلي الذي هو أقدم موضوع على جدول أعمال مجلس الأمن. وتعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من شأنه أن يسهم في تحقيق أهداف المنظمة المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين عبر تطبيق القانون الدولي وقرارات كل من هذا المجلس والجمعية العامة، لا سيما من أجل إنهاء الاحتلال وممارسة حق تقرير المصير.

وهل يقتضي التذكير بمبادرة السلام التي اتخذتها جامعة الدول العربية على مستوى القمة عام ٢٠٠٢ في بيروت من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل في الشرق الأوسط؟ وهل يقتضي التذكير أيضا أنه في مواجهة التسلح النووي الإسرائيلي، ومنعا لدخول هذه المنطقة من العالم في سباق تسلح ذري، كانت جامعة الدول العربية المقدامة في الدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية؟

من ناحية أخرى، يتمسك لبنان بتوطيد التعاون والتنسيق مع منظمة المؤتمر الإسلامي التي تشكل الإطار الجامع لحوالي مليار ونصف المليار مسلم، في وقت تتزايد الحاجة أكثر من أي وقت مضى، إلى حوار الثقافات والأديان.

في الختام، يود لبنان أن يشكر الوفد الصيني على إعداده مشروع البيان الرئاسي ويؤيد اعتماد مجلس الأمن لهذا البيان.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الزلزال القوي الذي وقع أمس في هايتي. ونعرب عن خالص تعازينا لشعب هايتي وفي الضحايا من حفظة السلام وغيرهم من الموظفين التابعين للأمم المتحدة. وكخطوة أولى في مساعدتنا، غادر فريق صيني للإنقاذ الدولي مؤلف من أكثر من ٦٠ عضوا بيجين صباح اليوم على متن طائرة خاصة، حاملا معه معدات متخصصة. وينتظر وصول الفريق إلى هايتي مساء اليوم لبدء عمله في مجال الإنقاذ. وفضلا عن ذلك، قرر الصليب الأحمر الصيني تقديم مليون دولار كمساعدة إنسانية دولية لهايتي.

أتحول إلى البند المدرج في جدول أعمالنا. تولي الصين أهمية كبيرة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أركز على النقاط الأربع التالية.

أولا، لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا بد من الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكامه ذات الصلة.

ثانيا، تتمتع المنظمات الإقليمية بمزايا فريدة في تنفيذ الدبلوماسية الوقائية والانخراط في جهود للتيسير مع البلدان في مناطقها لتسوية النزاعات بوسائل سلمية مثل الوساطة والتفاوض والمساعي الحميدة. وينبغي لمجلس الأمن تشجيع المنظمات الإقليمية على القيام بدور إيجابي في هذا الخصوص.

ثالثا، يتمتع كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بمزايا خاصة في صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن تعزز التنسيق وتكمل كل منها الأخرى وتآزرها. وحيث أن المنظمات الإقليمية تتباين من جوانب كثيرة، ربما يمكن اعتماد نهج مرن وعملي في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

رابعا، في ما يتعلق ببناء القدرة، فإننا ندعم الأمم المتحدة في تقديم مزيد من المساعدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبياناته الرئاسية السابقة ذات الصلة التي تؤكد على أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والأنظمة الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

”ويشير مجلس الأمن أيضا إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويكرر تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين، ويشير كذلك إلى أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين بما يتفق والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن يعزز الأمن الجماعي.

”ويعرب مجلس الأمن عن عزمه النظر في اتخاذ مزيد من التدابير لتوثيق التعاون وزيادة فعاليته بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ما يتعلق بآليات الإنذار المبكر بالنزاعات ومنعها وصنع السلام وحفظه وبنائه، وضمان اتساق جهودها وتضافرها وفعاليتها الجماعية. وفي هذا الصدد، يرحب بمبادرات التعاون القوية القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

”ويشيد المجلس بالجهود والمساهمات المتواصلة للأمانة العامة من أجل تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ويرحب بعقد معتكف الأمين العام مع رؤساء المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات يومي ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويعرب المجلس عن نيته عقد جلسات تحاور غير رسمية في المستقبل مع منظمات إقليمية ودون إقليمية.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالتسوية السلمية للمنازعات، ويعترف بأهمية مساهمة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات المحلية والدبلوماسية الوقائية، لأنها تتبوأ موقعا يؤهلها لفهم الأسباب الجذرية للعديد من النزاعات وغيرها من التحديات الأمنية. ويشدد المجلس على أهمية الاستفادة مما لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حاليا،

أو ما يحتمل أن يكون لديها، من قدرات في هذا الصدد، بطرق منها تشجيع بلدان منطقة معينة على تسوية الخلافات سلميا عن طريق الحوار والمصالحة والتشاور والتفاوض والمساعي الحميدة والوساطة والتسوية القضائية للمنازعات. ومجلس الأمن عاقد العزم على تعزيز دعم الأمم المتحدة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية عن طريق تحسين التفاعل والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

”ويدعو مجلس الأمن الأمانة العامة وجميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي لديها القدرة على حفظ السلام إلى تعزيز علاقات العمل بينها ومواصلة بحث الكيفية التي يمكن للتعاون بينها أن يسهم بشكل أفضل في أداء ولايات الأمم المتحدة وتحقيق أهدافها ضمانا لاتساق إطار حفظ السلام. ويشدد المجلس على أهمية قيام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بتعزيز قدراتها على حفظ السلام وعلى قيمة الدعم الدولي لجهودها، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، في ما يتعلق بالبرنامج العشري لعام ٢٠٠٦ المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

”ويقر مجلس الأمن بالدور الذي يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تضطلع به في عمليات بناء السلام والانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات، ويؤكد على أهمية التفاعل والتعاون بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويشجع المجلس اللجنة على مواصلة العمل بالتشاور الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بغية ضمان المزيد من التناسق والتكامل في الاستراتيجيات المتعلقة ببناء السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاعات.

”ويقر مجلس الأمن أيضا بضرورة التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، من أجل التنفيذ المتسق والفعال لقراراته، بما فيها القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية التي تنطبق على مجموعة كبيرة من حالات النزاع.

”ويشجع مجلس الأمن الأمانة العامة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة بحث مسألة تقاسم المعلومات بشأن قدرات كل منها والدروس المستفادة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، ومواصلة تجميع أفضل الممارسات، وبخاصة في مجال الوساطة والمساعي الحميدة وحفظ السلام. ويشجع المجلس أيضا على تعزيز التعاون والحوار في ما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2010/1.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. أود أن أشكر الأمين العام وممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على المشاركة في جلسة اليوم.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.